مـركـــز بروكنجـز الدوحـة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة

رقم 3، يناير (كانون الثاني) 2011

العنف السياسي في شمال أفريقيا:
مصاعب التحرر غير المكتمل

أنوار بوخرص

ISBN 978-007212575-7
50995>
9 780072 125757

SABAN CENTER
at BROOKINGS

مـركـز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 3، يناير (كانون الثاني) 2011

العنف السياسي في شمال أفريقيا:
مصاعب التحرر غير المكتمل

أنوار بوخرص

at BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي منظمة خاصة غير هادفة للربح تكرس جهودها للبحث والتعليم والنشر حول القضايا الهامة للسياسة الداخلية والخارجية. وأهم ما تسعى إليه المؤسسة من ذلك هو إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة وتتناول المشاكل الراهنة والمستجدة في مجال السياسات. تقع مسؤولية التفسيرات أو الاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم.

حقوق النشر محفوظة © 2011

مؤسسة بروكنجز
1775 ماساتشوستس أفنيو، إن دبليو واشنطن، دي سي 20036، الولايات المتحدة الأميركية
www.brookings.edu

تقرير صادر عن مركز بروكنجز الدوحة
www.brookings.edu/doha

الرقم الدولي الموحد للكتاب:
ISBN – 978-0-0721-2575-7

قائمة المحتويات

نبذة عن المؤلف 7
الملخص التنفيذي 8
تقييد الحريات والتطرف العنيف في شمال أفريقيا 11
العلاقة بين الاستبداد والإرهاب 14
فرضية التحرر والقتالية 18
الجزائر 19
العلاقة بين الأرهاب والقمع 20
تغيير النتائج 23
الأثر السياسي للتحرر 24
المغرب 25
سياسة التحرر 25
تزايد التشدد العنيف 26
الإصلاحات وآثارها 29
تونس 31
الاتجاهات الاستبدادية 31
تزايد التشدد العنيف 32
موجز النتائج 34
توصيات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي 38

نبذة عن المؤلف

أنوار بوخرص هو أستاذ مساعد للعلاقات الدولية في جامعة مكدانيل في ولاية ماريلاند. وهو متخصص في الديمقراطية العربية، والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، والأمن الدولي. وقد نشر كتابه *"السياسة في المغرب: الملكية التنفيذية و الاستبداد المستنير"* في سبتمبر 2010 من قبل روتليدج. أجرى بوخرص جزء من أبحاث هذه الورقة التحليلية بينما كان في زمالة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة في صيف 2009.

المؤلف مدين لمركز بروكنجز الدوحة وموظفيه لدعم هذا البحث. قدم هادي عمرو، المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة وشادي حميد، مدير الأبحاث، أفكار ونصائح هامة. إن هذه الورقة لم تكن ممكنة دون حماسهم ودعمهم الثابت. يوجه المؤلف شكراً خاصاً إلى كورتني فرير، قيس شريف، طارق زيدان، نهى أبو الدهب، أريج نور ونادين المصري، لقراءتهم وتعليقاتهم على مسودات متعددة لهذه الورقة. إن تصحيحهم للورقة و تقصيهم للحقائق و دعمهم اللوجستي قد ساهم كثيراً في إنجاز هذه الدراسة.

ويريد المؤلف أن يعبر أيضا عن عميق امتنانه وتقديره إلى علي و. عمار لتسهيل زياراته المتعددة إلى المغرب، وتمكينه من عقد مجموعة من المقابلات مع مسؤولين في الحكومة المغربية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

الملخص التنفيذي

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ، رأى عدد متزايد من المحللين وصناع القرار وجود صلة بين الارتفاع الكبير للإرهاب في الشرق الأوسط وافتقار المنطقة للديمقراطية. فلا تزال مسألة ما إذا كانت مستويات من الحقوق والحريات السياسية تؤثر على اللجوء إلى العنف تشكل مصدراً رئيسياً للمناقشة السياسية.

وفي حين أن بعض العلماء يصرون على أن الديمقراطيات أقل عرضة لإنتاج النشاط الإرهابي، وذلك بسبب قدرتها على توجيه الشكاوى بطريقة سلمية، يؤكد البعض الآخر أن الأنظمة التي تكون في طور الانتقال إلى الديمقراطية تصبح عرضة لزعزعة الاستقرار بشكل كبير. فترات التحرر غالبا ما تثير توقعات المواطنين من أجل الحرية في حين أن الأنظمة غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بتلك التوقعات. لذلك، يمكن أن يؤدي التنافر الناتج إلى إشعال فتيل المعارضة العنيفة.

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت الأنظمة المتحررة في المغرب العربي هي أكثر أو أقل عرضة لخطر العنف السياسي والإرهاب من نظرائها الأكثر قمعاً. فهل تعزز عمليات الإصلاح السياسي شرعية النظام، مهما كانت محدودة وغير مكتملة ؟ و هل تقوض الدعم لقوات المعارضة الراديكالية؟

على مدى العقد الماضي، أصبح المغرب العربي المنتج والمصدر الرئيسي للمتطرفين العنيفين إلى أفغانستان والعراق وأوروبا. تبحث هذه الورقة في مساهمة جهود التحرر السياسي في الجزائر والمغرب، بما في ذلك إدماج الجماعات الإسلامية المعتدلة، في ارتفاع أو انخفاض في مستوى العنف السياسي. كما تبحث أيضاً في وضع تونس، واحدة من الدول الأكثر سلطوية في العالم العربي، لتحديد ما إذا كان المزيد من سياسات الدولة السلطوية قد أدى إلى منع العنف أو إلى تسهيل التطرف. تشير الحالات الثلاث إلى أن زيادة الفجوة بين التغيير الفعلي و التغيير المتوقع قد يزيد من احتمالات العنف و الاضطراب السياسي.

أما في المغرب، يبدو أن جهود الإصلاح قد عززت شرعية النظام الملكي، وخفضت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على السكان. ومع ذلك، فإن الخطر لا يزال قائماً نتيجة تأخر الإصلاحات السياسية وراء تحديثات البلاد الاقتصادية والاجتماعية. تواجه الجزائر وتونس مشاكل مماثلة، ولكن لدرجة أكبر نظراً لأن الأنظمة هناك تفتقر إلى الشرعية التاريخية والدينية التي تتمتع بها المملكة المغربية. في جميع الحالات، تميل التنمية الاجتماعية إلى إضعاف الهياكل التقليدية ولكنها تفشل في تقديم البدائل المؤسساتية التي من شانها أن تلبي المطالب الشعبية المتنامية. وهكذا يبقى المواطنون دون مؤسسات حكومية فعالة ومتجاوبة يستطيعون من خلالها معالجة شكاواهم.

ترى هذه الورقة أن الآثار السلبية المحتملة لعمليات التحرر على الاستقرار لا تنبع من عمق الإصلاحات السياسية والاقتصادية، بل من طبيعتها المحدودة وغير المتناسقة. هذا التباين هو، بمعنى ما، محتوم. يصعب للغاية على المؤسسات السياسية في السياقات السلطوية أن تواكب المطالب الشعبية. ونتيجة لذلك، تجد معظم المجتمعات العربية نفسها ممزقة بين ما هي عليه وما يُتوقع منها. لا يمكن محو هذه الفجوة بسهولة، ولكن إدارتها ممكنة.

تظهر نتائج رئيسية عدة في هذه الدراسة، بما فيها:

عندما تكون جهود التحرر منظمة، فإنه يمكنها احتواء العنف السياسي. ومع ذلك ، يمكن لهذه الإصلاحات أن تأتي بنتائج عكسية إذا لم تقدم ما وعدته الأنظمة من مؤسسات حكومية فعالة.

إشراك الجماعات الإسلامية المعتدلة في المجال السياسي له أثر إيجابي على الاستقرار. تساعد هذه المنظمات على إفراغ تحديات التطرف عن طريق السيطرة على أعضائها وتوفير منبر لإحداث تغيير من داخل النظام. ومع ذلك، فإن الاستراتيجيات الحالية لإدراج الإسلاميون لها مخاطر خاصة بها. عندما يسلب "استقطاب" الإسلاميين مقدرتهم على تحدي الوضع الراهن، يفقد الإسلاميون المعتدلون مصداقيتهم ويبدون ضعفاء، في حين يتم تمكين المتشددين، الذين يقدمون صوت معارض أقوى.

التراجع عن الإصلاحات يقوض شرعية النظام ويهدد

التطرف من الجهات الفاعلة المستبعدة من العملية السياسية. يؤدي تآكل الشرعية إلى تعقيد جهود النظام لمكافحة التطرف العنيف. إن مكافحة الإرهاب لا تزال صعبة إلا إذا كسبت الحكومات التأييد العام لاستخدامها للعنف.

بينما قد يقضي القمع الشديد على المعارضة السياسية ويساعد على إبعاد خطر الإرهاب، لكنه من الصعب الحفاظ عليه على المدى الطويل، ومن المرجح أن يفقد فعاليته. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي التدابير القمعية إلى تدويل منطقة عمل المتطرفين.

تشير هذه الورقة إلى أن الأنظمة السياسية في منطقة المغرب العربي تواجه أزمة الشرعية. على الرغم من أنها كانت ناجحة إلى حد ما في نزع فتيل الاستياء من خلال الأداء الاقتصادي الجيد، كما هو الحال في تونس، و من خلال تركيبات فعالة تجمع بين التعاون والقمع، كما هو الحال في المغرب، إلا أن بلدان المغرب العربي لا تزال تواجه صعوبات عدة، كما يتضح من ارتفاع مستويات الإحباط الشعبي والاضطرابات الاجتماعية فيها. مع افتقار مؤشرات واضحة للتقدم، سيظل خطر رفض السكان الانخراط في المشاركة السياسية السلمية محدقاً بالمنطقة.

توصيات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي

في حين أن تردد إدارة أوباما في تكرار تركيز ادارة بوش على الديمقراطية مفهوم، يمكن أن يؤدي إخضاع تعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان الأساسية لصالح المصالح على المدى القصير إلى فشل في وضع استراتيجية طويلة الأجل لتأمين الاستقرار في منطقة المغرب العربي وفي أماكن أخرى.

ينبغي تعميق جهود التحرر السياسي حيث هي جارية بالفعل، وجعلها ذات مغزى. يتحتم على الولايات المتحدة والقوى الغربية الاخرى ان تستخدم نفوذها للضغط على الحكومات من أجل إجراء إصلاحات سياسية جوهرية. تتمثل التوصيات الرئيسية بما يلي :

- **الامتناع عن المدح المبالغ فيه للاصلاحات الديمقراطية السطحية.** ينبغي على الولايات المتحدة أن تمدح الإصلاحات علناً فقط عندما تكون ذات مغزى ويجب أن لا تتردد في الإشارة إلى أي تقصير فور حدوثه. جزء بالغ الأهمية من تعزيز الإصلاح يتمثل بالإلتزام بالصدق والواقعية تجاه التقدم المحرز. طريقة واحدة لتحديد ما إذا كان تغيير حقيقي يحدث هو من خلال تطوير مجموعة من المعايير الملموسة من أجل إرساء الديمقراطية.
- **تعزيز نهج ذات منحى حكومي لمساعدات التنمية.** يمكن للجهات المانحة الدولية أن تلعب دوراً هاماً في تحديد معايير واضحة في الحكم. سجل المساعدة الإنمائية الماضية واضح: ما لم تكن الحكومة شفافة وخاضعة للمساءلة، لا يمكن لأي قدر من المساعدات أن يساهم في تحقيق التقدم المستدام.
- **تنسيق الجهود مع الجهات المانحة العالمية التي لها نفس طريقة التفكير.** يجب على الولايات المتحدة أن تنظر في الضغط على حلفائها الأثرياء في اعتماد ما يطلق عليه جوزيف ستيغليتز اسم "نموذج المعونة الشاملة"، والذي يشدد على الحوافز للبلدان التي تعطي الأولوية للمساءلة المؤسسية وتعزيز الإصلاح القانوني والقضائي.
- **إزالة وصمة العار المرتبطة بإشراك الإسلاميين.** على الرغم من استمرار الشكوك حول ملائمة الإسلاميين للديمقراطية، ظهر توافق في الآراء داخل دوائر صنع السياسات في واشنطن يعترف بضرورة الحوار مع الإسلاميين المعتدلين. ومع ذلك، لم يتجاوز هذا التوافق من مستوى الخطاب إلى مستويات السياسات و الممارسات العامة. إشراك الحركات الإسلامية غير العنيفة التي التزمت بقواعد الديمقراطية يمكنه أن يساعد في إحراز تقدم في جدول الأعمال الأميركي في منطقة المغرب العربي عن طريق إزالة العنف كخيار قابل للتطبيق لأولئك الذين توهموا من الوضع الراهن. عندما يقتنع الإسلاميون بإمكانية تأثيرهم على الحكومة من خلال وسائل غير عنيفة، فإنهم يميلون إلى القيام بذلك.

تقييد الحريات والتطرف العنيف في شمال أفريقيا

منذ الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، ظلت قضية إرساء الديمقراطية لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب في الشرق الأوسط هي الأكثر إثارة للجدل من بين عدد قليل من القضايا. فمن ناحيةٍ، ثمة باحثون وصانعو سياسات يقولون بأن الإصلاح الديمقراطي يقوّض الدعم الشعبي للجماعات المتطرفة ويساعد في اضمحلال العنف السياسي، إذ يُعتقد أن النُظم الديمقراطية هي التي تُفضي إلى مزيد من الاستقرار والسلام الاجتماعيْن.

وعلى الجانب الآخر هناك من يحذّرون من أن النُظم الانتقالية معرضة إلى حدٍ كبير لزعزعة الاستقرار ويغلب الظن أن تعترضها زيادةً التشدد السياسي.[1] أما فترات التحرر فهي تطلق العنان للتوقعات بالتغيير الذي تكون الأنظمة إما غير قادرة على مواجهته أو غير راغبة في ذلك. وأما نقاد الديمقراطية في الشرق الأوسط فهم لا يتجاهلون الفوائد الإيجابية للإصلاحات السياسية فحسب، بل يحذّرون أيضاً من أن مثل هذه الإصلاحات قد تزيد من انقسامات الدول وإضعاف المؤسسات والقوانين الرادعة للعنف المدني.

ثمة العديد من الدراسات التي بحثت مدى تأثير المستويات المختلفة للانفتاح السياسي في الاستقرار الداخلي واحتمالية وقوع العنف. حيث يتفق الجميع تقريباً على أن الأنظمة الديمقراطية ذات الطابع المؤسسي إنما هي أكثر استقراراً وسلماً من الأشكال الأخرى للحكومة. أما النظم الأوتوقراطية الموحدة، فتُعد هي الأخرى مرنة ومستقرة نوعاً ما، ولكن هذه النظم – أو على ما يبدو – هي أهم من يُنتج الأيديولوجيات المتطرفة ويصدّر الإرهاب. على سبيل المثال، أُجريت دراسة عام 2007 من قبل مركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت، فأظهرت أن "انخفاض مستويات الحريات المدنية لهو مؤشر قوي على الأصول القومية للمقاتلين الأجانب في العراق".[2] ومن ثم يتضح أنه، وعلى المدى الطويل، لن يكون تعزيز الديمقراطية مجرد سياسة سليمة بل ضرورية أيضاً. ومع ذلك، فالمشكلة تكمن في أن الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية يمكن أن يكون عملية محفوفة بالمخاطر، لا سيما في منطقة مضطربة تواجه صعوبات اقتصادية هائلة، ومظالم سياسية وطائفية عرقية، فضلاً عن تحديات ديموغرافية.

في تحليل إحصائي أجراه على تسع عشر دولة من عام 1972 إلى 2003، وجد جيمس بيازا أن "الأنظمة السياسية الأكثر ليبرالية في الشرق الأوسط هي – في واقع الأمر – أكثر عرضةً لخطر الإرهاب من الأنظمة الأكثر ديكتاتورية".[3] فعادةً ما تكون دول كهذه غير مجهزة لمواكبة توقعات الشعوب قليلة الاحتمال وغالباً ما تعاني من ضعف كبير في الهياكل السياسية، ما يجعلها أكثر عرضة لزحف المسلحين.[4] التاريخ حافل بأمثلة على فجوات التوقعات المتزايدة التي تؤدي إلى تدمير الدول (الاتحاد السوفيتي في ظل حكم غورباتشوف)، وانهيار الأنظمة (شاه إيران)، واندلاع الحرب الأهلية (في الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي). وقد أوجز كراين

1 دراسات أجراها جاك سنايدر ومارثا رينال كويرول وماوسو داميت، فهم يؤيدون القول بأن فترات التحولات السياسية من المرجح أن تتسم بزيادة في العنف والتطرف السياسي من فترات الحكم الاستبدادي واسع النطاق. ثمة آراء مماثلة يقول بها إلينجسن وآخرون، والذين لاحظوا أن الأنظمة الديمقراطية "هي الأكثر عرضة لحرب أهلية، حتى عندما كان لديهم الوقت لتحقيق الاستقرار من تغيير النظام... بالمقارنة مع الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الاستبدادية الراسخة، شأنها شأن الأنظمة الناشئة بشكل مباشرة من التحول السياسي". تانجا إلينجسن وسكوت جيتس ونلس بيتر جلنديتش وهافاردهيجر, " Toward a Democratic Civil Peace?" "نحو سلام ديمقراطي مدني؟ Democracy, Political Change, and Civil War, 1816–1992,,"الديمقراطية والتغيير السياسي والحرب الأهلية من عام 1816 وحتى 1992" مجلة العلوم السياسية الأمريكية 95, رقم 1 (مارس 2001): 48–33.

2 ليان بودالي, "The GSPC: Newest Franchise in Al Qaeda's Global Jihad" "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: الامتياز الأحدث في الجهاد العالمي لتنظيم القاعدة"، مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، 6 نيسان/أبريل 2007.

3 جيمس أ. بيازا, "Draining the Swamp: Democracy Promotion, State Failure, and Terrorism in 19 Middle Eastern Countries," "صرف المستنقع: تعزيز الديمقراطية وفشل الدول والإرهاب في 19 عشر دولة من دول الشرق الأوسط" دراسات حول الصراعات والإرهاب، 30, رقم 6 (حزيران/يونيو 2007): 539–521.

برينتون حينما قال أن الثورات إنما هي نتاج للوعود المتزايدة للمواطن العادي مع الفشل في تحقيق تلك الوعود.[5] فالثورات دائماً ما تندلع في المجتمعات التي فيها "تبدو الحكومات غير ناجحة نسبياً، والمحكومين قليلي الاحتمال نسبياً".[6] فعبارة برينتون يبدو أنها تنطبق بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، وبرغم ذلك لم تندلع ثورات شعبية في المنطقة، باستثناء ثورة إيران. ويمكن تفسير هذا بإحدى طريقتين: أولهما أن الشرق الأوسط مقاوم للتغيير السريع أو أنه يترنح على شفير الهاوية.

في عالم ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لطالما انشغل الباحثون وصانعو السياسات بهذه المخاوف التي يكتنفها أمل التغيير أو انتظار حدوثه، والخوف من حدوثه بسرعة كبيرة أكثر من اللازم. وغالباً ما تظل هناك أسئلة بلا إجابة: هل تحرير الأنظمة في الشرق الأوسط أكثر أم أقل عرضة لخطر العنف السياسي والإرهاب من مثيلاتها الأكثر قمعية؟ هل التحولات السياسية، مهما كانت محدودة وغير مكتملة، تعزز شرعية النظام وتقوّض الدعم لقوات المعارضة الراديكالية؟ أم هل الشمولية المحدودة للهياكل المؤسسية وعدم تناسق الإصلاحات يخلقان هوة لا تُحتمل بين التوقعات الشعبية المتزايدة، وواقع تجد فيه التقدم بطيئاً وغير منتظم بشكل محبط.

لقد اتضح أن المخاطر كبيرة. وثمة عاملان قد ساعدا في خلق ما يسميه كينيث بولاك دولة "ما قبل الثورة"، وهما عدم المساواة الاقتصادية المتزايدة، مقترنة ببطأ (وأحياناً انعكاس) الإصلاحات الاقتصادية في العالم العربي. حيث يوضح بولاك قائلاً في هذا السياق: "ثمة عوامل أخرى إذا اجتمعت معاً على النحو الصحيح فقد يتمخض عن الموقف ثورة حقيقية، وهي وجود قائد مُلهم يحظى بقبول من الشعب وحدث يستجمع القوى الشعبية ووقوع خسارة فادحة في قوة النظام أو في استعداده لتوظيف هذه القوة.[7] ونظراً للتأثير الذي يكاد يكون من المؤكد أن تُحدثه أية "ثورة حقيقية على المصالح الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، يتوجب على صانعي السياسات أن يأخذوا مثل هذه التحذيرات على محمل الجد.

تستند هذه الدراسة إلى ثلاث حالات في المغرب العربي، وسوف نبحث فيها مدى تأثير عمليات الإصلاح الانتقالية على مستويات العنف السياسي والإرهاب في سياقات مختلفة. وللقيام بذلك، سوف نقيّم في هذه الدراسة ما إذا كانت هناك علاقة بين زيادة (أو نقصان) الحرية السياسية والحريات المدنية وانخفاض (أو ارتفاع) العنف السياسي المحلي والعابر للحدود الوطنية. فلا تزال المنطقة بحاجة إلى مزيد من الدراسة، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في النشاط الإرهابي بعد أحداث 11 سبتمبر. وثمة عدد هائل

4 تواجه معظم النظم، لا سيما الاستبدادية منها، المعارضين الذين لديهم مظالم، والذين يميلون إلى اللجوء إلى التطرف السياسي والعنف. يحدث التصعيد من جراء التظلم، وهو أمر طبيعي وشائع، إلى العنف السياسي أولاً ثم الصراعات الداخلية طويلة الأمد، في الأنظمة التي تكون فيها الحكومات ضعيفة وغير فعالة في التصدي للتحديات السياسية. "الأنظمة المتحدة والمقتدرة إدارياً يمكنها قمع أي تمرد". (جاك أ. جولستون وآخرون"A Global Model for Forecasting Political Instability" "نموذج عالمي للتنبؤ بعدم الاستقرار السياسي"، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية 54، رقم 1، كانون الثاني/يناير 2010: 191. في الوقت نفسه، عزت تيدا سكوكبول اندلاع الأزمات الثورية إلى "انهيار القوى الإدارية والقسرية لأي نظام قديم". فبرأيها، ينبغي التركيز على ضعف النظام لا على قوى المعترضين عليه. (تيدا سكوكبول, States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China (الدول والثورات الاجتماعية: تحليل مقارَن لفرنسا وروسيا والصين", نيويورك: مطبوعات جامعة كمبريدج، 1979، 8–7).

5 كراين بريتون, Anatomy of a Revolution (تشريح الثورات) (نيويورك: منشورات فانتيج, 1938), 262.

6 نفس المرجع السابق, 36، 1–150.

7 كينيث بولاك، A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East (طريق الخروج من الصحراء: استراتيجية كبرى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط) (نيويورك: راندوم هاوس، 2008)، 146.

8 سجلت ليبيا العدد الأقل من الحوادث، مع هجوم واحد في عام 2003، بالمقارنة مع تونس (ثلاث هجمات)، والمغرب (سبع هجمات)، وموريتانيا (18 هجمة). هذا التنويع في وصول الهجمات الإرهابية إلى المنطقة يمتد إلى بلدان الساحل المجاورة لتشاد (57 هجمة)، ومالي (37 هجمة)، والنيجر (32 هجمة). والفاعل الأصلي لهذه الهجمات، التي أودت بحياة أكثر من 1500 شخص، هو تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) وغيرها من الجماعات المنبثقة عنها. يونا ألكسندر "Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat from Al Qaeda and Other Terrorists in North and West/Central Africa," "إرهاب المغرب العربي والساحل: التصدي للتهديد المتزايد لتنظيم القاعدة وغيره من الإرهابيين في شمال وغرب ووسط أفريقيا" المركز الدولي لدراسات الإرهاب في معهد بوتومالك للدراسات السياسية، كانون الثاني/يناير 2010، http://www.potomacinstitute.org/attachments/524—Maghreb%20Terrorism%20report.pdf

من الحوادث وقع في الجزائر (770 حادثة منذ عام 2009)، حيث ارتفعت الهجمات من 20 هجمة في عام 2001 إلى 185 في 2009.[8] وقد سجلت ليبيا وتونس والمغرب عدداً أقل من الهجمات الناجحة، ولكن جميع هذه البلدان الثلاثة، وخاصةً المغرب، قد شهدت تكاثر الخلايا الإرهابية بشكل سريع في الداخل وزيادة في نشاطها في الخارج. ففي المغرب وحده، داهمت السلطات أكثر من 60 خلية منذ هجمات أيار/مايو من عام 2003 في الدار البيضاء التي أودت بحياة 45 شخصاً. وقد ترأس بعض هذه الشبكات – مثل "خلية بلعيرج" في الدار البيضاء والناظور – مغاربة مقيمين في أوروبا.[9]

على مدى العقد الماضي، أصبح المغرب أحد البلدان المنتجة والمصدّرة للمتطرفين الذين يستخدمون العنف في أفغانستان والعراق وأوروبا. في الواقع، وفقاً لبيانات جمعها مركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت من سجلات "سنجار"، والتي تشمل الفترة بين آب/أغسطس 2006 وآب/أغسطس 2007، ثمة 191 من أصل 595 مقاتلاً في العراق جاءوا من شمال أفريقيا، أي 32 في المائة. والجدير بالذكر أن ليبيا قد زجت بأكبر عدد من المقاتلين (18.8 في المائة من الإجمالي) خلف المملكة العربية السعودية فقط.[10] أما زيادة تحركات المتطرفين والترابط المتزايد بين الإرهابيين المحليين والدوليين فقد دقت أجراس الإنذار في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة.[11] ومع توسيع نطاق عملياتهم خارج الحدود الإقليمية، بات الإرهابيون المقيمون في المغرب العربي يشكلون تهديداً مباشراً للمصالح الأمنية للولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

لذا فقد بات من الضروري للغاية فهم آثار عمليات التحرر المحدودة – أو الإحجام عنها – على مدى انتشار التطرف العنيف، وبشكل حاسم، على احتمال أن ينتقل العنف من التركيز على العمليات المحلية إلى التركيز على ما فوق الحدود الوطنية.

في الحالات الثلاث المقدمة هنا – وهم الجزائر والمغرب وتونس – سنجد أن هناك تبايناً كبيراً في مستويات الإصلاح السياسي والعنف. فالجزائر بلد نموذجي لدراسة العواقب الكارثية التي يمكن أن تتكشف بعد التحول المفاجئ في اتجاه الاصطلاحات الديمقراطية. بل إنها أيضاً مثال هام على كيف يمكن للإدماج السياسي الانتقائي والعدوانية، والتدابير الأمنية – التي تكون أحياناً وحشية – أن يخففوا من وطأة الإرهاب المحلي، ويفرضوا في الوقت ذاته تغييراً في توجه المقاتلين المحليين والهدف من هجماتهم. وقد أسهمت هذه الهزيمة شبه الكاملة للمقاتلين المحليين في عولمة العنف، مسرّعة بذلك من التزاوج بين الجماعات المحلية وتلك التي على شاكلة القاعدة التي لها امتداد عالمي وجدول أعمال عالمي.

في المغرب، يبدو أن الإصلاحات الهرمية التدريجية قد وفرت عليها زعزعة الاستقرار الذي شهدته الجزائر. فمنذ استقلالها في عام 1956، أخذت المغرب تبني بمهارة المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة، بدعم من أجهزة الدولة القمعية، ما ساعد على احتواء المعارضة السياسية. وبرغم ذلك، فقد أظهرت حوادث الإرهاب في عامي 2003 و 2007، حدود

9 سارة الطواهري ونوفل الشرقاوي، "Morocco dismantles widespread domestic terrorist network" "المغرب يفكك شبكة إرهابية محلية واسعة النطاق"، مغاربية، 21 تشرين الثاني/فبراير 2008، http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2008/02/21/feature-01

10 "Al-Qaeda's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records" المقاتلين الأجانب للقاعدة في العراق: نظرة أولى في سجلات سنجار" مشروع الوئام، مركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت، كانون الثاني/يناير 2008، http://www.ctc.usma.edu/harmony/pdf/CTCForeignFighter.19.Dec07.pdf

11 في عام 2007، أعربت وزارة الداخلية الفرنسية عن قلقها حيال وجود حوالي 5000 من المتطرفين الفرنسيين المغاربة الذين يتعاطفون مع القاعدة في المغرب الإسلامي حيث أنها جعلت حجم وحدة مكافحة الإرهاب في البلاد ثلاثة أضعاف. ووفقاً للتقرير السنوي الذي نشرته اليوروبول في 2008، فإن غالبية أولئك الذين اعتقلوا لتورطهم في الإرهاب في حائل أوروبا من "بلدان شمال أفريقيا، وأبرزها الجزائر والمغرب وتونس". جوناثان جيثين-مازر، "Islamic Radicalization among North Africans in Britain" "التطرف الإسلامي في أوساط الأفارقة في شمال بريطانيا"، المجلة البريطانية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 10، رقم 4 (نوفمبر 2008): 553؛ إيريك روزاند، "Countering Terrorism and Building Cooperation in North Africa: The Potential Significance of the UN Global Counter-Terrorism Strategy" "مكافحة الإرهاب والتعاون البنّاء في شمال أفريقيا: الأهمية المحتملة لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" الحقيقي Real Institute Elcano ARI 169، كانون الثاني/يناير 2009، http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/Elcano_in/Zonas_in/ARI162-2009

"التحرر الخاضع للسيطرة". وقد أثار النظام آمال شعبية في الإصلاح الحقيقي، فوضع نفسه بذلك تحت ضغط لتلبية المطالب المتزايدة للمحرومين والمهمشين اقتصادياً وسياسياً. وقد أثارت مشاركة العديد من المغاربة في الإرهاب الدولي تساؤلات ملحة حول مدى فعالية استراتيجية النظام المغربي في منع انتشار الفكر المتطرف بين السكان.

وفي الوقت نفسه، تُعد تونس هي الدولة الأكثر قمعاً في المنطقة المغاربية.[12] حيث يؤيد الرئيس زين العابدين بن علي المدرسة التي ترى في القضاء على المعارضة السياسية ضرورة لاحتواء العنف السياسي. وفي بعض النواحي، حققت السياسات الاقتصادية الناجحة للنظام نجاحاً نسبياً، وأسهمت المؤسسات الأمنية الوحشية والفعالة في تحييد دعم المعارضة الإسلامية وفي الحفاظ على السلم الاجتماعي، في عملية تتحدى فكرة أن الأنظمة القمعية تعزز عدم الاستقرار. ومع ذلك، فقد ألقت الحوادث الأخيرة من الهجمات الإرهابية داخل تونس، فضلاً عن مشاركة مواطنين تونسيين في المنظمات الإرهابية الإقليمية والدولية، بظلال من الشك على استراتيجية القمع المطلق والاستبعاد السياسي التي يتبعها النظام.

يستند هذا البحث على العمل الميداني في المغرب والمقابلات مع المسؤولين والأكاديميين والناشطين في المنطقة المغاربية. كما أنه يعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر العربية والفرنسية الرئيسية. والغرض من هذه الدراسة ذو شقين: أولهما تقييم مدى تأثير عمليات التحرر المنظمة على مستويات العنف السياسي في المغرب والجزائر. أما الشق الثاني فهو تحديد ما إذا كانت سياسات الاستبعاد التي تنتهجها تونس قد احتوت الجماعات الإرهابية المحلية، أم حملتها على التطرف وزيادة التعاون مع المنظمات الإرهابية العابرة للحدود مثل (القاعدة في المغرب الإسلامي).

كما ويستند هذا البحث على دليل برتلسمان للتحول، الذي يقيّم مدى تقدم التنمية السياسية والاقتصادية ونوعيتها في 128 دولة انتقالية ونامية. وسيتم استكمال هذا التقييم من البيانات المستمدة من مقياس الإرهاب السياسي، والذي يقيس ويقيّم مستويات العنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان بناءً على "مقياس الإرهاب" ذي الخمسة مستويات، حيث يمثل المستوى الأول أكثر البلدان حرية، فيما يمثل المستوى الخامس أكثر البلدان قمعاً.[13]

العلاقة بين الاستبداد والإرهاب

لا تزال مسألة ما إذا كان انخفاض مستويات الحقوق المدنية والسياسية يؤثر على التطرف والعنف تشكل مصدراً للجدل السياسي الكبير. فبعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وجد عدد متزايد من المحللين وصنّاع القرار صلة – مباشرة أو غير مباشرة – بين الارتفاع الكبير في عدد الهجمات الإرهابية وغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط.[14] وقد عبّر الرئيس بوش عن وجهة النظر هذه أوضح تعبير في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2003 حينما قال: "ظلت الدول الغربية ستين عاماً تتغاضى عن غياب الحرية في الشرق الأوسط وتحاول التكيف معه، ومع ذلك فلم نستطع العيش آمنين".[15] وهذه النتيجة ليست مفاجئة بالضرورة؛ ذلك أن المنطقة ومنذ فترة طويلة أصبحت معقلاً للإرهاب الدولي، كما أنها لا تزال واحدة من أكثر المناطق التي تفتقر إلى الديمقراطية. وبرغم ذلك فقد ظلت فكرة وجود علاقة بين غياب الحرية السياسية ووجود الإرهاب – وهي ما أطلق عليه شادي حميد وستيفن بروك مصطلح "الصلة بين الاستبداد والإرهاب"[16] – محل جدال كبير.

كان جريجوري جوز أحد المنتقدين الأوائل وأبرزهم لفكرة العلاقة بين الاستبداد والإرهاب. ففي مقالة له في عام 2005

12 Eric Gobe and Vincent Geisser, "La question de l' 'authenticité tunisienne:' valeur refuge d'un régime à bout de souffle," L'Année du Maghreb 3 (2007): 371–408.9

13 مجموعة البيانات المؤقتة مستمدة من التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية ومن التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية.

14 انظر "Back to the Bazaar" "العودة إلى البازار" لمارتن إنديك، الشؤون الخارجية (يناير/فبراير 2002)؛ مورتون هالبرين ه، جوزيف سيجل، ومايكل وينشتاين، The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace (الميزة الديمقراطية: كيف تعزز النظم الديمقراطية الرخاء والسلام) (نيويورك: روتليدج، 2004).

15 "الرئيس بوش يناقش الحرية في العراق والشرق الأوسط"، كلمة الرئيس في الذكرى العشرين للصندوق الوطني للديمقراطية، 6 نوفمبر 2003،
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html

16 "Promoting Democracy to Stop Terror, Revisited" "إعادة النظر في تعزيز الديمقراطية ووقف الإرهاب" استعراض السياسات لشادي حميد وستيفن بروك، مارس 2010،
http://www.hoover.org/publications/policyreview/82978247.html

بعنوان الشؤون الخارجية، عارض "المبررات الأمنية لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي" ووصفها بغير السليمة.[17] فهو يرى أن تعزيز الديمقراطية لن يساعد في التقليل من التهديد الإرهابي الذي تتعرض له الولايات المتحدة ولن تقلل كذلك من الدعم الشعبي للجماعات الإرهابية مثل القاعدة. كما يقول بأن نوعية النظام لا يمكن أن تكون مؤشراً للإرهاب،[18] ذلك أن النظم الديمقراطية والأوتوقراطية – على حدٍ سواء – تعاني من الإرهاب. على سبيل المثال، أظهرت دراستان إحصائيتان أجراهما كل من ويليام ليا يوبانك واينبرغ ليونارد أن عدداً أكبر من الأنشطة الإرهابية وقعت في الدول الديمقراطية أكثر منها في الأنظمة غير الديمقراطية خلال الفترة بين الحرب العالمية الثانية وعام 1987.[19]

ثمة باحثون آخرون قد أيدوا اقتراح يوبانك واينبرغ بأن الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الإرهاب. ذلك أن احترام الحكومات الديمقراطية للحريات المدنية وحرية التعبير يسمح للإرهابيين بمساحة أكبر للحركة وتكوين الجماعات[20] والحد من نطاق التدابير الأمنية،[21] بإيواء عناصر إرهابية مشتبه بها من خلال "التحري" و "الادعاء".[22] وعلى النقيض من ذلك، يرى المؤرخ والتر لاكوير أن الحركات الإرهابية "لن تفوّت أي فرصة لمهاجمة الأنظمة السياسية القادرة على الاستخدام غير المقيد للقوة ضدهم، دون أن تقيدها القوانين واعتبارات حقوق الإنسان والاحتجاجات العامة".[23] وقد أدى غياب نشاط المتشددين في الأنظمة الشمولية مثل ألمانيا النازية كوريا الشمالية الشيوعية بعدد من المؤرخين إلى استنتاج أن الحركات الإرهابية لم يكن أمامها إلا فرصة ضئيلة للنجاح في الأنظمة القمعية. وقد توصل كوان لى إلى استنتاج مماثل في دراسته لتأثير الديمقراطية على الإرهاب العابر للحدود الوطنية، على الرغم من أنه يقر بأن جوانب الديمقراطية لها أيضاً أثر إيجابي في الحد من الإرهاب. وقد كتب أن المشاركة السياسية "تزيد من رضا المواطنين وفعاليتهم السياسية، فيما تقلل من مظالمهم، وتحبط تجنيد الإرهابيين، وتتسبب في تسامح الشعوب مع سياسات مكافحة الإرهاب".[24] وفي حين يدرك كوان لي أن الديمقراطية، عن طريق زيادة المشاركة، قد تسهم في الحد من الإرهاب، إلا أنه يرى أن القيود المؤسسية في النظم الديمقراطية قد تُضعف أيضاً من قدرات هذه الحكومات على مكافحة الإرهاب.

لقد أبدى المتشككون في الديمقراطية بعض الملاحظات الهامة. حيث يقولون بأن البلدان التي تتمتع بدرجات عالية من الحرية السياسية، وقدر أكبر من الحماية للحريات المدنية، ومستويات اقتصادية أعلى، ليست في مأمن من الإرهاب المحلي. وهناك باحثون يحذرون بحق من أن تعزيز الديمقراطية لن يفعل شيئاً يُذكر لتغيير أهداف تنظيم القاعدة أو معالجة مظالم أعضائه. فالقاعدة تعارض الديمقراطية على أسس أيديولوجية، ومعارضتها للغرب إنما تغذيها الرغبة في إنهاء ما تراه قهراً للمسلمين بقيادة الولايات المتحدة.

بيد أن منتقدو فكرة "الصلة بين الاستبداد والإرهاب" قد فاتهم الفرق بين أهداف الإرهاب ومرتكبيه. ذلك أن أكثر البلدان المستهدفة، مثل الولايات المتحدة والهند والمملكة المتحدة، إنما هي في الواقع بلدان ديمقراطية. ولكن حتى لو كانت

17 غريغوري غوز، "Can Democracy Stop Terrorism?" "هل يمكن للديمقراطية أن توقف الإرهاب؟" الشؤون الخارجية (سبتمبر/أكتوبر 2005).

18 كتب غوز: "بين عامي 2000 و 2003، وفقا للتقرير السنوي الأنماط العالمية للإرهاب لوزارة الخارجية، 269 حادثة إرهابية الكبرى وقعت في بلدان تصنف بأنها 'حرة' في بيت الحرية في التقرير العالمي السنوي الذي يصدر عن منظمة "فريدم هاوس" بعنوان الحرية في العالم؛ وقعت 119 حادثة من هذه الحوادث في البلدان المصنفة على أنها 'حرة جزئيا'.و138 حدث في البلدان المصنفة على أنها 'ليست حرة' (غوز، "Can Democracy Stop Terrorism?" " (هل يمكن للديمقراطية أن توقف الإرهاب؟ 66).

19 وليام لي يوبانك وليونارد واينبرغ، "Does Democracy Encourage Terrorism?" "هل الديمقراطية تشجع على الإرهاب؟" الإرهاب والعنف السياسي 6 (1994): 443–417؛ وليام لي يوبانك وليونارد واينبرغ، "Terrorism and Democracy: Perpetrators and Victims" "الإرهاب والديمقراطية: الجناة والضحايا" الإرهاب والعنف السياسي 13 (ربيع 2001): 164–155.

20 جو إيرنمان، "Terrorism and Democratic States: Soft Targets or Accessible Systems" "الإرهاب والدول الديمقراطية: الأهداف السهلة أو الأنظمة التي يمكن الوصول إليها" International Interactions 24، رقم 2 (1998): 170–151.

21 مارثا كرينشو، "The causes of terrorism" "أسباب الإرهاب"، Comparative Politics 13 رقم 4 (يوليو 1981): 399–379.

22 أليكس ب شميد، "Terrorism and Democracy" "الإرهاب والديمقراطية" Terrorism and Political Violence 4، رقم 4 (شتاء 1992): 25–14

23 والتر لاكور، No End to War: Terrorism in the Twenty–first Century (لا نهاية للحرب: الإرهاب في القرن الحادي والعشرين) (نيويورك: سلسلة متصلة، 2003)، 15–14.

24 لى كوان، "Does Democracy Promote or Reduce Transnational Terrorist Incidents?" "هل الديمقراطية تشجع أم تقلل من الحوادث الإرهابية العابرة للحدود؟" Journal of Conflict Resolution 49، رقم 2 (نيسان/أبريل 2005): 297–278.

البلدان الديمقراطية هي الأكثر عرضة للإرهاب، وهو ادعاء تكذبه البيانات التي أظهرت أن عدداً كبيراً جداً من الهجمات الإرهابية بعد عام 2003 قد وقع في دول غير ديمقراطية، فهذا لا يكشف سوى القليل عن أسباب الإرهاب وعلاقته بوجود الديمقراطية أو غيابها.[25] جاء في تقرير صادر عن مؤسسة 'راند' أنه "إذا أردنا أن ننظر إلا غياب الديمقراطية باعتباره واحداً من العوامل الرئيسية التي يُحتمل أنها تفضي إلى الإرهاب، يتوجب علينا دراسة جذور الإرهابيين، لا أن ندرس فقط الأماكن التي يقررون – من منظور تكتيكي – أنها الأفضل لتنفيذ أعمالهم الإرهابية".[26]

في الواقع، عند التركيز على مصادر الإرهاب، لا أهدافه، يبرز لنا اتجاه مختلف. ففي دراسة أجريت عام 2007، وجدت آلان كروجر ولايتن ديفيد أن "البلدان التي تحظى بقدر كبير من الحريات المدنية من غير المرجح أن تكون بلدان المنشأ للقيام بأعمال إرهابية، بينما البلدان التي تحظى بقد أقل (ولاسيما) متوسط من حيث الحريات المدنية من المرجح لها أن تكون بلدان المنشأ للإرهاب".[27] علاوة على ذلك، فإن معظم الأيديولوجيات الراديكالية المتشددة التي تغذي الراديكالية الإسلامية والتطرف العنيف جميعها أتت من أوساط غير ديمقراطية. كتب عمر عاشور أن"الجهادية والتكفيرية قد وُلدا في السجون السياسية المصرية، حيث تراوح التعذيب بين كونه ممارسة يومية منتظمة في بعض الفترات إلى ممارسة انتقائية – وواسعة النطاق في الوقت ذاته – في فترات أخرى."[28]

ومن المؤكد أن الإرهاب، سواءٌ أكان محلياً أم غير ذلك، لا يظهر بسبب أي عامل فردي، إنما هو نتيجة ثانوية لمجموعة من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والدولية. بيد أن الأوضاع المؤسسية للدول يمكنها تحويل هذه العوامل إلى مظالم جماعية، الأمر الذي يمكن بدوره أن يتطور إلى أعمال عنف. فها هو النظام التونسي نراه قد سحق المعارضة السياسية وأبقى الإرهاب تحت السيطرة، ولكن تلك السياسات الإقصائية نفسها، كما يشير أحد الباحثين التونسيين، كانت حافزاً لظهور عدد من الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.[29] ففي هذه الحالة، قد ساهم نظام القمع – عن غير قصد – في تصدير العنف.

في كتاب له يقول محمد حافظ بأن الأنظمة الشمولية سياسياً تخلق بيئة يمكن فيها للقوى المعارضة أن تصبح أكثر ميلاً إلى المساومات وأكثر نشاطاً.[30] كما يوضح – مستنداً في المقام الأول إلى تجارب الجزائر ومصر، بالإضافة تجربة كشمير وجنوب الفلبين والشيشان وطاجيكستان– بشكل مقنع الآثار الكارثية لسياسات التهميش والقمع التي تنتهجها الدول ضد المعارضين.[31] حيث يقول في كتابه لماذا يتمرد المسلمون: "في جميع هذه الحالات، كان تمرد المسلمين رداً دفاعياً ضد القمع الوحشي والعشوائي الذي يهدد الرفاه التنظيمي والمادي

25 أوريل كرواسان، "Political Violence, Terrorism, and Transformation to Democracy and Market Economy: Findings of the Bertelsmann Transformation Index 2006"، "العنف السياسي والإرهاب والتحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق: نتائج عام 2006 دليل برتلسمان للتحول" Strategic Insights 4، رقم12 (كانون الأول/ديسمبر 2005).

26 داليا داسا كاي، فريدريك هري، أودرا ك. جرانت، ودايل ستال، "More Freedom, Less Terror? Liberalization and Political Violence in the Arab World" "مزيد من الحرية، قليل من الإرهاب؟ التحرر والعنف السياسي في العالم العربي"، مؤسسة راند (أيلول/سبتمبر 2008).

27 آلان ب. كروجر ديفيد د. ليتون، "Kto Kogo?: A Cross-Country Study of the Origins and Targets of Terrorism"، "كتو كوغو؟ دراسة قطرية شاملة لأصول الإرهاب وأهدافه" ورقة بحثية للمكتب الوطني للعمل الاقتصادي، يناير 2007، http://www.krueger.princeton.edu/terrorism4.pdf

28 عمر عاشور، "Votes and Violence: Islamists and the Processes of Transformation" "الأصوات والعنف: الإسلاميون وعمليات التحول" المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، تشرين الثاني/نوفمبر 2009، http://www.icsr.info/publications/papers/1264507559VotesandViolenceIslamistsandtheProcessesofTransformationOmarAshour.pdf

29 مقابلة المؤلف مع أستاذ العلوم السياسية بجامعة سوسة في 12 أيار/مايو 2010.

30 محمد حافظ، "A Tragedy of Errors: Thwarted Democratization and Islamist Violence in Algeria" "مأساة من الأخطاء: الديمقراطية المحبطة والعنف الإسلامي في الجزائر،" في طبعة Democratic Development and Political Terrorism، وليام كروتي (331–301، 2005)، Holliston, MA: Northeastern. انظر أيضا محمد حافظ وكوينتان فيكتورويكز، "Violence as Contention in the Egyptian Islamic Movement" "العنف كنضال في الحركة الإسلامية المصرية"، في طبعة Activism: A Social Movement Theory Approach، كوينتان فيكتورويكز (بلومنغتون، في: مطبعة جامعة إنديانا، 2004)، 88–61.

للإسلاميين وأنصارهم".[32] وفي حين يقر حافظ بأن القمع وحده لا يمكن له أن يتسبب في التمرد العام، إلا أنه يبين كيف "أصبح التمرد استراتيجية مشروعة لمواجهة سياسات الدولة القمعية في سياق الاستبعاد المؤسسي".[33]

في دراسته لثورات القرن العشرين في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة، توصل عالم الاجتماع جيف غودوين إلى استنتاج مماثل مفاده أنه "دائماً ما ظهرت الحركات الثورية باستمرار كردٍ على القيود الشديدة المفروضة على الفرص السياسية، بما فِي ذلك القمع المتواصل – بل المتزايد – الذي تمارسه الدولة".[34] ويضيف: "ينضم الأفراد إلى الحركات الثورية أو يدعمونها عندما لا تُتاح لهم وسيلة أخرى للتعبير السياسي، أو عندما يصبحون هم أو أسرهم وأصدقاؤهم أهدافاً للقمع العنيف الذي ترتكبه الدول الضعيفة نسبياً أو تسمح به".[35]

من المؤكد أن الصلة بين الاستبعاد السياسي والإرهاب لا تزال غير منتظمة إلى حد كبير. على سبيل المثال، سياسة القمع التي تنتهجها الحكومة في مصر قد ساعدت في ظهور معارضة عنيفة في البلاد في التسعينيات من القرن الماضي، ولكن ارتفاع مستويات القمع خلال العقد التالي لم يفعل ذلك. وقد أدى هذا التباين في نتائج بكاترينا دالاكورا إلى القول بأنه "على الرغم من أن هناك حالات حيث الاستبعاد من العملية السياسية والقمع قد أديا بالحركات الإسلامية إلى اتباع أساليب إرهابية وحيث إدماج الإسلاميين قد ضمن وضعاً لا ينطوي على العنف، إلا أن نماذج أوسع تُظهر أن هذه العلاقة ليست موجودة دائماً".[36]

ومع ذلك، فإن رفض فوائد الديمقراطية في الحد من الإرهاب ببساطة لأن الهجمات الإرهابية تحدث في البلدان الديمقراطية أمراً يفتقد إلى الصواب. "تُعنى فرضية العلاقة بين الاستبداد والإرهاب بنوعية الدول– وتحديدًا نوعيات الأنظمة – التي من المرجح أن *تنتج* الإرهابيين".[37] ولإلقاء الضوء على العلاقة بين غياب الديمقراطية والمشاركة في أنشطة إرهابية، يجب أن نركز اهتمامنا على بلدان المنشأ للإرهابيين لا على البلدان التي يهاجمونها.

الأهم من ذلك، يجب أيضاً أن نميّز بين مختلف أشكال الإرهاب. فالإرهاب العابر للحدود الوطنية لتنظيم القاعدة، مع تركيزه على محاربة الغرب، يختلف عن الإرهاب المؤيد للوحدوية، والذي يركز على تحرير الأراضي المحتلة، والإرهاب الداخلي، الذي هدفه الرئيس هو الأنظمة الإسلامية التي ينظر إليها على أنها أنظمة قمعية وفاسدة وملحدة. ولئن كان من المعقول الشك في فعالية تعزيز الديمقراطية في التعامل مع جماعات مثل القاعدة، فحتى الآن نجد أن هناك عدد قليل من الجهات الإرهابية الأخرى ذات الأهداف المحلية أو الإقليمية في طبيعتها. يقول بول بيلار، ضابط الاستخبارات الوطنية للشرق الأدنى وجنوب آسيا من عام 2000 حتى عام 2005، أن "أوضح تطبيق للديمقراطية لنزع أنياب الجماعات الإرهابية أو تهدئتها يكمن مع تلك المنظمات التي لديها فرص جيدة لكسب الدعم أو حتى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية".[38]

يرى بيلار أنه يمكن أن يكون للديمقراطية تأثير ملطِّف على حركات مثل حماس، مثلما حدث في الجيش الجمهوريِ المؤقت في أيرلندا، والمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وحتى حزب الله "الذي يتناقض خموله في النشاط الإرهابي

31 عمر عاشور يرى أيضا "دعماً قوياً مستنداً على التجربة" لصلة القمع بالإرهاب في حالات بدءاً من الإخوان المسلمين في مصر (1954–1969) وسوريا (الثمانينات) إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر (1997–1992) وحزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان (1992– 1997). ويكتب أنه "في جميع هذه الحالات، فإن الميل إلى العمل في إطار ديمقراطي و/أو مؤسسات الدولة الراسخة كان موجوداً بالفعل في البداية، ولقد حدث التطرف رداً على الإقصاء والقمع السياسي". عاشور "Votes and Violence" "الأصوات والعنف"، 11.

32 محمد حافظ، Why Muslims Rebel(لماذا يتمر المسلمون) (كولورادو: لين راينر ناشرون، 2004)، 103.

33 نفس المرجع السابق.

34 جيف غودوين، No Other Way Out: States and Revolutionary Movements (ما من مخرج آخر: الدول والحركات الثورية)، 1945–1991 (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2001)، 292.

35 نفس المرجع السابق.

36 كاترينا داركورا، "Islamist terrorism and the Middle East democratic deficit: Political exclusion, repression and the causes of extremism" "الإرهاب الإسلامي والعجز الديمقراطي في الشرق الأوسط: الاستبعاد السياسي والقمع وأسباب التطرف" Democratization 13، رقم 3 (حزيران/يونيو 2006): 522.

37 حميد وبروك، "Promoting Democracy to Stop Terror, Revisited." "إعادة النظر في تعزيز الديمقراطية لوقف الإرهاب".

38 بول بيلار، "The Democratic Deficit: The Need for Liberal Democratization" "العجز الديمقراطي: الحاجة إلى الديمقراطية الليبرالية"، في مكافحة الإرهاب والتمرد في القرن 21: وجهات نظر دولية، المجلد. 2، طبعة. جيمس ج، وف. فورست (Westport, CT.: Praeger Security International, 2008، 2008)، 48.

خلال السنوات العشر الماضية (باستثناء بعض المساعدات التي يقدمها للعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل) بشكل صارخ مع سجله خلال السنوات الخمس عشر السابقة".[39]

فرضية التحرر والقتالية

تشير المنشورات التي تمت دارستها حتى الآن إلى أن مستويات الحرية السياسية ونوعية النظام وطبيعة الانتقال من نظام إلى آخر يمكن أن يكون لها انعكاسات هامة على العنف السياسي. وسوف تستكشف هذه الدراسة مدى انطباق هذه النتائج على المنطقة المغاربية. في الواقع، يمكن الاستدلال على العديد من الفرضيات من الأعمال المذكورة أعلاه.

أولاً، يمكن للتحولات الديمقراطية – مهما كانت محدودة – تعزيز شرعية النظام، ونزع الشرعية عن استخدام العنف، وتقويض الدعم للمعارضة الراديكالية.

ثانياً، الأشكال المفتوحة للمشاركة السياسية تسمح بالإدارة السلمية للتوترات الاجتماعية وتوجيه المظالم العامة من خلال العملية السياسية.

ثالثاً، الحكومات التي تعيش عمليات تحرر ناقصة ومحدودة من المرجح لها أن تواجه العنف السياسي أكثر من الديمقراطيات الراسخة أو الأنظمة الاستبدادية الكاملة، لأنها غير مجهزة للوفاء بالتوقعات الشعبية المتزايدة، وغالباً ما تعاني ضعف الهياكل السياسية.

39 نفس المرجع السابق، 49.

الجزائر

تُعد الجزائر مثالاً نموذجياً على مخاطر محاولة التحول الديمقراطي دون فهم مشترك بين النخب السلطوية القديمة ومناوئيهم حول امتيازات الدولة. فمع تأمل الأحداث الماضية، كان تدخل الجيش في عام 1991 بعد انتصار المعارضة الإسلامية في الانتخابات غير مستغرب حتى لو كان ذلك في عملية ستطلق العنان لحرب أهلية مدمرة. في المقابل، نجا ميثاق 1998 الذي أُبرم في المغرب المجاورة بين النظام الملكي والمعارضة التاريخية من الشكوك المتبادلة نتيجة للفهم للواضح لشروطه.

في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، شعرت النخبة الجزائرية بالتهديد بسبب الاضطرابات الشعبية الناجمة عن الفساد والبطالة. فردت الحكومة على اندلاع أعمال الشغب في المدن الجزائرية الكبرى، حيث تصرفت كما تفعل الحكومات الاستبدادية في كثير من الأحيان – مع استخدام هائل للقوة، ما أودى بحياة أكثر من 500 شخص. فما حدث أن صُدم الجزائريون بالوحشية التي ألحقت أضراراً بالغة بسمعة الجيش. أما جبهة التحرير الوطنية الحاكمة التي كانت مُنهكة إلى حد كبير، فقد حسبت أن إدخال إصلاحات سياسية من شأنه إعادة الاستقرار وتخفيف الامتعاض العام.

في فبراير من عام 1989، تحولت الجزائر، بين عشية وضحاها، من دولة الحزب الواحد الدكتاتوري إلى دولة ديمقراطية. فقامت السلطات الجزائرية بتقنين جماعات المعارضة، بما فيها المنظمات الإسلامية،[40] وأنهت بذلك هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني مبشرّة بعهد جديد وضع الجزائر على حافة أن تصبح، كما وصفها وليام كواندت، "المدافع الأكثر حرية، وتعددية، وحماسة عن الديمقراطية في العالم العربي".[41] لكن لسوء الحظ، كانت الإصلاحات السياسية مدروسة بشكل سيء، وجاء وتنفيذها على نحو رديء، ما مهد الطريق لصراع ضارٍ على السلطة بين الزعماء المستبدين وأولئك الطامحين حديثي العهد بالجرأة والشجاعة. فقد أخطأ النظام الجزائري عندما أصر على نظام الأغلبية في الانتخابات على مرحلتين بدلاً من التمثيل التناسبي. فلو كانت الصيغة الأخيرة اعتُمدت لكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتهى بها المطاف بحصولها على عدد أقل بكثير من المقاعد البرلمانية، ولكانت اضطُرت إلى بناء تحالفات مع جبهة القوى الاشتراكية أو جبهة التحرير الوطنية لتشكيل حكومة ائتلافية تغلب عليها التسوية والتنازلات. يقول خبير العلوم السياسية الجزائري، عدي الهواري "كان يمكن أن ينتهي بنا المطاف مع 10 سنوات من الأزمة الحكومية (وهي ليست صفقة كبيرة. فقد ظلت ايطاليا في أزمة منذ عام 1946) وكان من الممكن تجنب 200000 حالة وفاة وفقدان الثقة في المؤسسات".[42]

لم يُسئ الإصلاحيون داخل الحكومة حساب نتائج الانتخابات فحسب، ولكنهم أيضاً أخطأوا في قراءة نوايا الجيش واستخفوا برغبته في استخدام القوة للحفاظ على مركزه المهيمن. كما ضللت الحكومةُ المعارضة الإسلامية بجهودها التحررية، ما خلق انطباع زائف بأن الجيش لن يرد بالقوة على أية تهديدات لمكانته. ونتيجة لذلك، بالغ الإسلاميون في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تقدير قوتهم ولعبوا للفوز في الانتخابات البلدية والتشريعية. فجاءت آثار اختلاط مصالح النظام ودوافع المعارضة وخيمة. حيث قرر الجيش في 4 كانون الثاني/يناير 1992 إجهاض العملية الانتخابية وسلب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد في دائرة العنف المأساوية. فأثار القمع العسكري العشوائي للجبهة الإسلامية للإنقاذ غضب الإسلاميين وحمل أعضاءها ومؤيديها على التطرف.[43]

40 حدث تقنين الجماعات الإسلامية على الرغم من أن المادة 42 من الدستور الجديد يحظر الأحزاب السياسية "القائمة على أساس ديني أو لغوي أو عرقي الجنس أو عنصري أو جنساني أو إقليمي". رشيد تلمساني، "Algeria Under Bouteflika: Civil Strife and National Reconciliation" "الجزائر في عهد بوتفليقة: الحروب الأهلية والمصالحة الوطنية، "مؤسسة كارنيغي، شباط/فبراير 2008، 2.

41 ويليام ب. كواندت، Between Ballots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism(فيما بين عمليات الاقتراع والرصاص: تحول الجزائر من التسلط) (واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز برس، 1998)، 5.

42 "El Khabar" L'Algérie ressemblera à la Somalie, dans dix ans, si jamais... آب/أغسطس 2008.

وقد زادت عودة قدامى المحاربين الجزائريين من الحرب في أفغانستان في الثمانينات من تفاقم العنف.[44]

في كثير من النواحي، وُلدت الحرب الأهلية الجزائرية من اتساع الفجوة بين ما أرادته المعارضة وما كان النظام على استعداد لإعطائه. يوضح الباحث الجزائري عز الدين العياشي قائلاً: "أخذت التوقعات بمزيد من الحرية والتغيير الجوهري في النظم السياسية والاقتصادية في الارتفاع، بيد أن الواقع لم يأتي موافقاً لذلك".[45] إذ تسبب القمع الذي تمارسه الدولة في إعادة اضطرام المظالم الكامنة منذ أمد بعيد بسبب التفاوت الاقتصادي الكبير فحوّلها إلى عوامل حافزة قوية لتعبئة عنيفة. فأصبح الإسلاميون أكثر حزماً معتمدين على المهارات التنظيمية التي اكتسبوها خلال موجة 1989 من الحريات السياسية، ومستشعرين ضعف الحكومة فحازوا على تأييد شريحة كبيرة من السكان. وخلال تعبئة الجماهير من أجل التغيير، اعتقد الجزائريون أنه من الممكن تغيير طبيعة حكومتهم.

العلاقة بين الإرهاب والقمع

إن التجربة الجزائرية تدعم بقوة "فرضية الطغيان والإرهاب". كما تبرهن الاتجاهات في الشكل 1.1 على وجود علاقة واضحة بين عمليات تقويض الحريات السريعة، والتي تفاقمت بسبب القمع الشديد الذي تمارسه الدولة، وبين انتشار الإرهاب.

يوضح مقياس الإرهاب السياسي أن الجزائر شهدت فترة هي الأكثر حريةً في تاريخها خلال أوائل التسعينات من القرن الماضي. وبرغم ذلك، فبعد إلغاء للانتخابات في عام 1991، تغير الوضع السياسي ووضع حقوق الإنسان فيها بشكل كبير.

بدأ النظام السياسي بجدية في تشديد القيود المفروضة قبل التدخل العسكري بوقت طويل. وقد ساعد اندلاع حرب الخليج عام 1990، بشكل خاص في استقطاب فراغ سياسي. وقام الإسلاميون بإثارة غضب العامة إزاء دعم الحكومة التكتيكي للحرب التي تقودها الولايات المتحدة على العراق وزيادة مطالبهم بالتغيير الفوري من خلال تنظيم الانتخابات الرئاسية.[46] ورد النظام بقسوة من خلال حملة ساحقة شنها على المعارضة.

مع ثبات كلا الجانبين على نحو متزايد على مواقفهما، تزايدت الشكوك وانعدام الثقة بينهما، ما أدى تعجيل الاندفاع نحو حرب شاملة. حيث أغلق الجيش جميع السبل التي تفضي إلى مشاركة الإسلاميين، ما دعا الإسلاميين إلى ردة فعل عنيفة للغاية، مما أدى بدوره إلى عمليات انتقامية وحشية ضد قوات الأمن. ومع احتدام الحرب الأهلية، تصاعدت حدة القمع الذي تمارسه الدولة، ففي عام 1994 تم تصنيف الجزائر بأسوأ تصنيف ممكن (5) في مقياس الإرهاب. فجاء ذلك مقترناً بارتفاع عدد القتلى بسبب الهجمات الإرهابية.

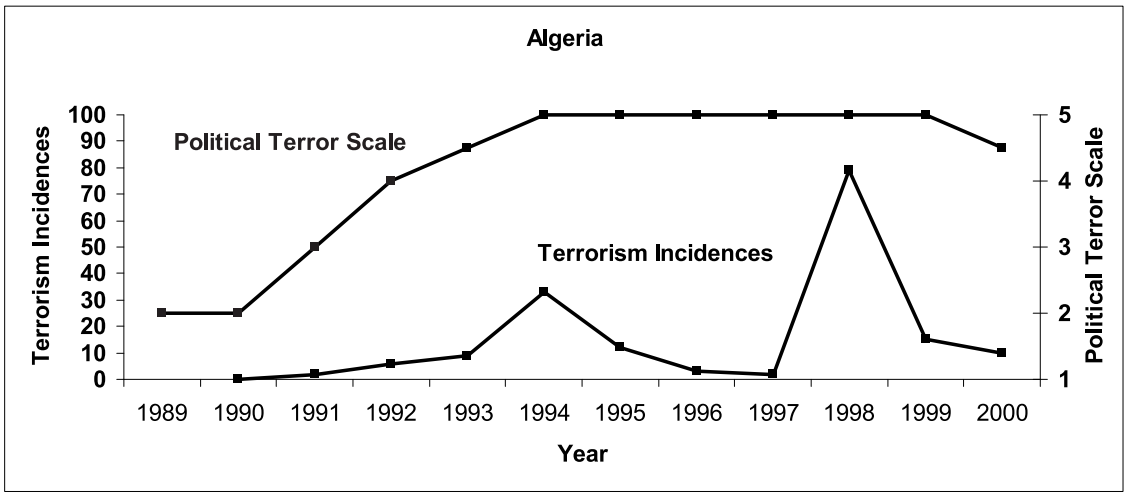

43 وفقا للمحلل الجزائري رشيد تلمساني، "تم اعتقال حوالي 18000 شخص في تسعة مخيمات في الصحراء، من بينها السياسيين والناشطين وأعضاء آخرين في المنتخبين حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ". تلمساني "الجزائر في عهد بوتفليقة،" 3.

44 ظهرت مخاوف مماثلة مع عودة الجزائريين من ساحة المعركة في العراق، مما أدى إلى ارتفاع حاد في الهجمات الإرهابية. وكان "الأفغان الجزائريون"، الذين أثاروا لهيب الحرب الأهلية التي قتل فيها أكثر من 200000 جزائري، أكثر عددا من "الجزائريين العراقيين"، ولكن الجزائريين العراقيين قد لا يزالون خطرون. في أوروبا، تخشى الحكومات من الصلات بين هؤلاء العراقيين الجزائريين والمتشددين الإسلاميين الفرنسيين.

45 مراسلات بالبريد الإلكتروني بين الكاتب و عز الدين العياشي، نيسان/أبريل، 2010.

46 كاي وآخرون، "More Freedom, Less Terror?" "مزيد من الحرية، قليل من الإرهاب؟"

لقد أدى إثارة النظام ضد المعارضة القانونية، وهي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى استفزاز الحزب، ما أدى إلى انتشار الجماعات المنشقّة وحمل الآلاف من الناشطين الإسلاميين على التطرف.[47] وسرعان ما أثبتت الجماعة الإسلامية المسلحة التي أُنشئت في عام 1993 نفسها بوصفها المنظمة الأكثر تطرفا في البلاد، آخذة بالعنف إلى مستوى جديد. ووصفت الجماعة الإسلامية المسلحة النظام ومؤيديه بأنهم مرتدين. وفي عام 1994، وجهت الحركة حنقها الشديد ضد أي جزائري، سواءٌ أكان علمانياً أم إسلامياً أم غير ذلك، يشكك في الأساليب الوحشية. في تلك السنة، قُتل أكثر من 140 من الإسلاميين "المعتدلين". وفي عام 1996، أصدر عنتر الزوابري، الأمير الجديد للجماعة الإسلامية المسلحة، فتوى شرعية بقتل أي شخص يمتنع عن تقديم الدعم للمنظمة. وذُبح معلمون ومسؤولون حكوميون وعشرات الآلاف من المدنيين بسبب ادعاء الجماعة الإسلامية المسلحة بأنه "وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يُسمح لأي فرد بالعمل في المؤسسات التي تنتمي إلى الحكومة أو حلفائها".[48]

بلغت وحشية الجماعة الإسلامية المسلحة ذروتها في عام 1998، عندما قُتل أكثر من 2000 جزائري. وأثارت هذه الأساليب خلافات شديدة داخل معسكر السلفية الجهادية حول السلوك الصحيح للكفاح المسلح، ما أدى إلى العديد من الانقسامات الداخلية. وكما يلاحظ كوينتان ويكتوروويكز "لقد شطط الجهاد في الداخل، والذي كان مبدأه في البداية هجوم موحد على النظام، عن طريق تحقيق اللامركزية في التكفير، ما أدى إلى العنف ضد عدد أكبر من الجماهير وداخل المجتمع السلفي الجهادي نفسه".[49] لقد أدى الاستهداف العشوائي الذي تقوم به الجماعة الإسلامية المسلحة إلى تحول هذه الخلافات إلى مواجهات خطيرة وعنيفة أحياناً.[50]

وفي هذا السياق، انشق قائد الجماعة الإسلامية المسلحة حسن حطاب عن الجماعة وأسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال في عام 1998، واعداً باستهداف النظام وتفادي المدنيين.[51] بحلول ذلك الوقت، ولكن بعد فوات الأوان؛ فقدت الحركات المتطرفة التعاطف الشعبي الذي كانوا يتمتعون به في أعقاب الانقلاب العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، قال عز الدين العياشي "لقد أسهمت الاختلالات الكبيرة بسبب النزاع على حياة الناس (تشرد السكان والتدهور الاقتصادي) في تغيير في المواقف الشعبية تجاه المجموعات المسلحة".[52] وفي الوقت نفسه، أسهمت التدابير الأمنية الوحشية – والفعالة في ذات الوقت – التي اتخذها النظام في الحد من قدرات الجماعات المسلحة.[53] وقد أكد عثمان تواتي، والمعروف باسم أبو العباس، على هذا لدى استسلامه للسلطات في أيار/مايو عام 2010. وأوضح عضوٌ سابق في مجلس أعيان القاعدة في المغرب الإسلامي قائلاً "الإرهابيون يواجهون ظروفاً معيشيةً صعبة في أعقاب عمليات الاكتساح التي شنها الجيش الجزائري".[54]

مع بداية الألفية الجديدة، تزايدت ثقة النظام الجزائري في قدرته على تهميش المتطرفين. حيث صرح الجنرال محمد تواتي

47 لقد أدى القمع المفرط الذي تمارسه الدولة بفرانسوا بورجات، وهو خبير بارز في شؤون الإسلامية في شمال أفريقيا، إلى أن يصرح بقوله أن أي حزب سياسي في الغرب كان سيتحول إلى الجماعة الإسلامية المسلحة لو كان قد عانى من نفس الوحشية العشوائية التي عانى من الإسلاميون الجزائريون. انظر عاشور، "Votes and Violence" "الأصوات والعنف".

48 انظر "The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad," (التهديد العالمي الجديد: السلفيون العابرون للحدود الوطنية والجهاد) لكوينتان فيكتورويكز، Middle East Policy 8، رقم 4، (كانون الأول/ديسمبر 2001): 38–18.

49 نفس المرجع السابق.

50 وقعت بعض هذه الاشتباكات العنيفة مؤخرا في آذار/مارس 2008 عندما اقتحم مسلحون ينتمون إلى القاعدة في المغرب الإسلامي مسجد في مقرن بواد سوف وقتلوا احمد هارون وابن عمه عبد الجبار، واثنين من نشطاء السلفية المعروفين بمعارضتهم للعنف. هذا القتل أعاد إلى الأذهان ما حدث في السنوات الأولى من الحرب الأهلية في من اغتيال عالم دين والزعيم الروحي الشيخ أحمد سحنون في مسجد الأرقم.

51 في عام 2003، قطع حطاب صلاته مع الجماعة السلفية بعد خلافات تعذر تسويتها مع رئيس التنظيم الحالي عبد المالك دروكدال، حول الإستراتيجية وقتل المدنيين. بعد استسلامه في سبتمبر 2007، انضم إلى قادة سابقين آخرين لجماعة القاعدة في المغرب الإسلامي، مثل عمري صايفي وبن عبد القادر مسعود، في حث "فئة من المترددين داخل القاعدة"على تسليم أنفسهم والاستفادة من عرض الحكومة للعفو. لامين شيخي "مقاتلون جزائريون سابقون يحثون القاعدة على الاستسلام"، رويترز، 10 أيار/مايو 2009. انظر أيضا نظيم فتحي "، مؤسس الجماعة السلفية يدعو القاعدة إلى الاستسلام في الجزائر،" مغاربية، 21 كانون الثاني/يناير 2009.

52 مراسلات بالبريد الإلكتروني بين الكاتب و عز الدين العياشي، 23 نيسان/أبريل، 2010.

53 العياشي يعزو أيضاً توطيد "فوز الدولة على الفصائل الإسلامية العنيفة إلى"تعاونها الأمني مع الدول الأخرى، ولاسيما في أوروبا الغربية والولايات المتحدة". مراسلات بالبريد الإلكتروني بين الكاتب و عز الدين العياشي، 23 نيسان/أبريل، 2010.

54 نظيم فتحي، "زعيم تنظيم القاعدة شرم عباس يستسلم في الجزائر"، مغاربية، 2 حزيران/يونيو 2010.

قائلا: "أضحت الجزائر بعيدة كل البعد عن خطر الطلبنة".[55] ومع ذلك، فلقد اعترف هذا المخطط الرئيسي للاستراتيجية العسكرية، أن "العقبات الخطيرة لا تزال قائمة"،[56] كما يدل على ذلك ارتفاع الهجمات وعمليات الاختطاف بعد أحداث 11/9. ربما تضائل عدد المتمردين من العدد الكبير الذي بلغ 27000 مقاتل في منتصف التسعينات إلى ما لا يزيد عن بضع مئات فقط.[57] ومع ذلك فقد تصاعدت أعمال العنف منذ عام 2006 عندما استُخدم الإرهاب الانتحاري لأول مرة. الشكل رقم 1.2 *(أنظر الصفحة المقابلة)* يوضح هذا التزايد في الهجمات الإرهابية التي تتزامن مع القطاعات الآخذة في التحسن في البلاد في مقياس الإرهاب السياسي.

'الأنظمة المرتدة' و'تدخل الكفار' في العالم الإسلامي".[60] بالإضافة إلى ذلك، غيرت الجماعة من تكتيكاتها، متبنية التفجيرات الانتحارية، وهو السلاح الاختياري للقاعدة. في عام 2007، وقع الهجوم الانتحاري الأكثر إثارة على مبنى الأمم المتحدة في العاصمة الجزائر. وقد سبق هذا الهجوم المميت ضد وكر"الكفار الدوليين"، كما وصفته القاعدة في المغرب الإسلامي، هجمات على العمال الروس في شركة Stroytransgaz، وهي شركة إنشاءات روسية.[61]

حسبت الجماعة السلفية للدعوة والقتال – بعد أن فقدت مصداقيتها من الناحية الأيديولوجية وضعف من الناحية التنظيمية وأصبحت منبوذة شعبياً – أن التحالف مع تنظيم

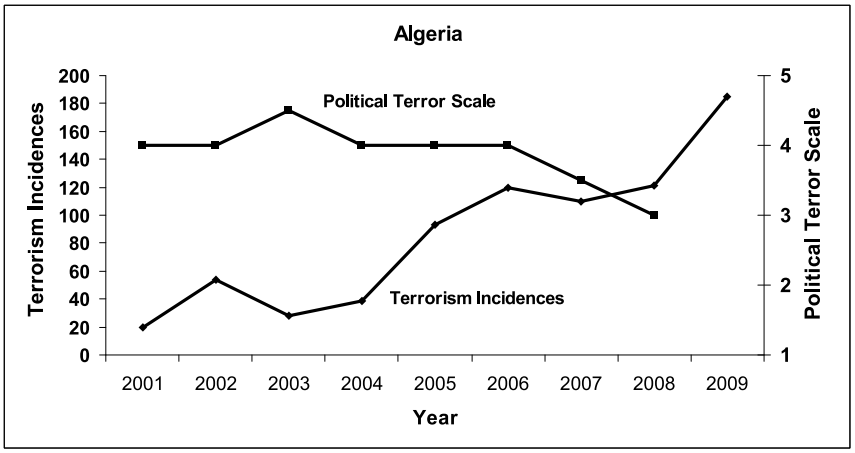

ترجع هذه الزيادة في الهجمات الإرهابية، في جزء كبير منها، إلى التوافق بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة.[58] لقد بدأ تغيير الجماعة السلفية للاستراتيجية تحت قيادة الأمير نبيل صحراوي وتسارع في عهد خليفته عبد المالك دروكدال، الذي اعتنق علناً أهداف القاعدة واستراتيجياتها.[59] كتب حنا روغان، "منذ ذلك الحين بدأت الجماعة المتمردة التي كانت تتخذ اتجاهاً وطنياً في إيلاء اهتمام متزايد بـ 'الأمة الإسلامية'، وبالـ 'الجبهات الدولية للجهاد' من الشيشان إلى العراق والصومال، وبالمسلمين الذي يعانون تحت

القاعدة سوف يدعم شرعيتها ومصداقيتها المتضررة. وباعتناق الأسباب التي يتعاطف معها العديد من الجزائريون – كمعاناة الفلسطينيين والمعاداة للولايات المتحدة – كان يُنظر إليها على أنها وسيلة مؤكدة لزيادة التجنيد، حتى في خضم عملية التحرر الذي كان محدوداً.[62] في النهاية، بحسب داليا كاي وآخرين "تكيفت القاعدة في المغرب الإسلامي مع القيود التي تفرضها الدولة، وبدأت تنظر إلى أبعد من حدود الجزائر لتوسيع مهمتها".[63]

55 مستشهد به في "الجزائر في عهد بوتفليقة" 5، للتلمساني.
56 نفس المرجع السباق، 5.
57 تلمساني، 3.
58 زاد التركيز على ديناميات التدويل بحلول حزيران/يونيو 2005 عندما هاجمت الجماعة السلفية للدعوة والقتال ثكنة عسكرية في موريتانيا، مما أسفر عن مقتل 15 جندياً. أنور بوخرص، "Mauritania's Vulnerability to Al Qaeda Influence" "تعرض موريتانيا لنفوذ تنظيم القاعدة،" Terrorism Focus 4، رقم 24 (25 تموز/يوليو 2007). النشاط الإرهابي اللاحق في الجزائر، فضلاً عن المغرب وتونس، زاد من المخاوف من احتمال اندماج الجماعات الإرهابية المرتبطة بشكل وثيق بتنظيم القاعدة.
59 انظر (Mathieu Guidère "Une filiale algérienne pour Al Qaeda, " Le Monde Diplomatique (November 2006
60 حنا روغان، "Al Qaeda in the Islamic Maghreb Strikes Again" "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهاجم مرة أخرى" Perspectives on Terrorism 2، رقم 8 (مايو 2008): 28–23.

تغيير النتائج

في الجزائر، كان هذا الانتقال من البعد عن التسلط والعودة إليه عاملاً حاسماً في اندلاع أعمال العنف السياسي. ولكن مثلما أسهم الحرمان من الحقوق السياسية والانتهاكات الجسيمة للحريات المدنية في إراقة الدماء بشكل طائش ومطوّل، فقد ساعدت التدابير القمعية التي تتخذها الحكومة أيضاً في الحد من التهديد الإرهابي. ومع ذلك، لم يعتمد النظام الجزائري فقط على القمع لمكافحة الإرهاب، حيث قام أيضاً بالمشاركة في عملية تحرر انتقائي، كان الهدف منها تخفيف المظالم العرقية (للبربر) والتصدي لعدم المساواة بين الجنسين، والحد من السخط السياسي.

وقد بدأت عملية التحرر المحدود هذه في منتصف التسعينات مع الانتخابات الرئاسية في عام 1995، ومع اعتماد دستور جديد في عام 1996، وتنظيم انتخابات تشريعية في عام 1997، والتي سُمح فيها للأحزاب الإسلامية مثل حركة مجتمع السلم والنهضة بالمشاركة.[64] كما حاول النظام استدراج الجماعات الإسلامية المسلحة بعيداً عن التشدد، فقام بذلك بنجاح مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المصابة بالضعف في 1997، عندما أمر مدني مزراق، قائد جناحها المسلح الذي يُسمى "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، مقاتليه بوقف الأعمال العدائية.[65]

جاء إدماج الحركات الإسلامية السلمية في العملية السياسية ببعض النتائج الإيجابية. على سبيل المثال، تزايد ميل الأحزاب الإسلامية الشرعية مثل حركة مجتمع السلم، لمذهب البراغماتية، كما يتضح من دعمهم لمنح المرأة المزيد من الحقوق المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية. تقول إيزابيل ويرنفيلز "في الحياة السياسية اليومية، يتم تحديد أعمالهم بمعايير السياسة والسلطة، وهم مستعدون على نحو متزايد للتراجع عن السياسات الاجتماعية والسياسية القائمة على القيم الدينية عندما يتعلق الأمر بالمسائل ذات الاهتمام الوطني أو عندما يتعلق حتى بوضعهم الخاص".[66]

لقد فهمت الحكومة الجزائرية أن تدميرها للحياة السياسية المنظمة قد يقوض سلطتها ويعقّد جهودها لمكافحة التطرف العنيف. وربما لم يكن للتحرر السياسي أي تأثير على حسابات الجماعات المتشددة فيما يتعلق بالعنف، ولكنه قد يكون له تأثير إيجابي على شرعية النظام. وهذه الأخيرة هي الحاسمة، فإذا كان يُنظر إلى الإصلاحات، مهما كانت متواضعة، على أنها محاولات حقيقية لتحسين رفاه المواطنين، فإنها يمكن أن تكون فعّالة في تهميش الجماعات المتطرفة ونزع الشرعية عن استخدامهم للعنف.

61 "Algiers bomb shatters UN office" "قنبلة في الجزائر تحطم مكتب الأمم المتحدة" بي بي سي نيوز، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. في كانون الأول/ديسمبر 2006، هاجمت القاعدة في المغرب الإسلامي موظفي إحدى الشركات التابعة لشركة هاليبرتون في الجزائر في "هجوم صاروخي". حملت المجموعة والشركات التابعة لها أيضاً المسؤولية للتنظيم عن عمليات خطف متعددة وعمليات اختطاف الغربيين. من خلال هذه الأفعال، يأمل التنظيم في إبراز دوره والعمل على تقوية موارده المالية. كما تورط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في تجنيد عدد كبير من الجزائريين الذين يقاتلون في العراق. وفقا لأسوشيتد برس، شكل الجزائريون نحو 20 في المائة من المفجرين الانتحاريين الأجانب في العراق في عام 2005. كما مثّل المغاربة 5 في المائة. إيزابيل ويرنفيلز "Between Integration and Repression: Government responses to Islamism in the Maghreb" "بين الاندماج والقمع: ردود الحكومة على التيار الإسلامي في المغرب العربي" ورقة بحثية من Stiftung Wissenchaft and Politik (كانون الأول/ديسمبر 2005).

62 بودالي، "The GSPC: Newest Franchise in Al Qaeda's Global Jihad" "الجماعة السلفية للدعوة والقتال: أحدث امتياز في الجهاد العالمي للقاعدة،" 6.

63 كاي وآخرون، "More Freedom, Less Terror?" "مزيد من الحرية، قليل من الإرهاب؟"

64 كان الهدف من إدراج بعض الإسلاميين في العملية السياسية واستمالتهم الانتقائية في الائتلاف الحاكم هو تفتيت الحركة الإسلامية. وقد نجحت الحكومة في تقسيم هذه المجموعات، كما ثبت ذلك بوضوح في حالة "النهضة". بدأ الحزب يخفق بشكل سيء الانتخابات التي جرت بعد تنحية زعيمه عبد الله جاب الله في 1998، بعد أن عارض إدماج حزبه في الحكومة. قام جاب الله بعد ذلك بتأسيس حزب إسلامي آخر، وهو حركة الإصلاح الوطني، الذي أصبح ثالث أكبر قوة في البرلمان في 2002.

65 بحلول ذلك الوقت، فهم مدني مزراق أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد خسرت المعركة بسبب غياب دعم وتعاطف الجمهور، والتي بدونهما حكم على الكفاح المسلح ضد النظام بالفشل. في الواقع، "أطاع ما يقدر بـ 3000 من المسلحين النظام، بما في ذلك العديد من أفراد الجماعة الإسلامية المسلحة، الذين لم يكونوا تحت قيادة مزراق. لكن العديد من المتشددين الأكثر تسليحاً رفض الامتثال، مما يدل على أن قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت قد ضعفت سيطرتها". تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة"، 5.

66 ايزابيل ويرينفلز، "Taming Islamists by Integrating Them into the Political System" "ترويض الإسلاميين بإدماجهم في النظام السياسي" Qantara.de، آذار/مارس 2006،
http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-651/_nr-5/i.html

لقد سرّع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 1999 الجهود الحثيثة لتعزيز شرعية الحكومة من خلال جهود المصالحة الوطنية وعروض العفو للمتشددين المستعدين لإلقاء أسلحتهم.[67] خلال فترة حكم بوتفليقة، والتي تستمر حتى اليوم، تم تجريد السياسة الجزائرية شيئاً فشيئاً من الصفة العسكرية. فضلاً عن هذا، أصبحت السياسة الانتخابية أكثر تعددية وتنافسية. ومع استثناء الجماعات البارزة كجماعة القاعدة في المغرب الإسلامي والحركات الراديكالية البربرية، قبلت معظم الجهات الفاعلة السياسية في البلاد بسلطة الدولة، إن لم يكن بشرعيتها.

الأثر السياسي للتحرر

يبدو أن التحرر الخاضع للسيطرة، مدعوماً باستراتيجيات فاعلة لمكافحة الإرهاب، قد حد من أعمال العنف السياسي في البلاد، وأسهم في تحرير الجزائريين من الإرهاب اليومي الذي اتسمت به فتر التسعينات. ومع ذلك، فعلى الرغم من التحسينات الملموسة يحذّر المراقبون السياسيون الجزائريون من تصاعد الاستياء الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بسبب التفاوت الاقتصادي والفقر المتزايدين، والنقص الحاد في المساكن، والفساد المستشري في البلاد.[68] فالجزائريون يشكون بمرارة، حتى رغم أن البلاد قد جمعت عائدات ضخمة من النفط وسددت معظم ديونها. كما أدت الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة إلى اندلاع أعمال الشغب. وفي واحدة من أسوأ الاضطرابات العامة التي غمرت العاصمة الجزائرية في السنوات القليلة الماضية، اشتبك مثيرو الشغب، المستاءون من الأوضاع المعيشية في حي ديار الشمس في أكتوبر 2009 مع قوات الشرطة التي استخدمت خراطيم المياه والغاز المسيّل للدموع لاستعادة النظام. في الشهر نفسه، اندلعت احتجاجات غاضبة، يغذيها ارتفاع معدلات البطالة، في الجهة الشرقية من مدينة عنابة. قال عالم الاجتماع الجزائري ناصر جابي: "أصبحت الاضطرابات أمراً روتينياً الآن في الجزائر، ورياضة وطنية لأن الناس ببساطة لا ترى أي تحسن في ظروف معيشتهم اليومية".[69] وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل خطراً داهما على الدولة، ولكن – كما يحذر المحلل الجزائري رشيد – إذا لم تُعالج المظالم الاجتماعية والاقتصادية معالجة كافية، فربما تسقط البلاد مرة أخرى في براثن عدم الاستقرار.[70]

الاستياء السياسي آخذ في الارتفاع هو الآخر.[71] كما أظهرت الانتخابات التشريعية لعام 2007، يبرهن الجمهور الجزائري على انعدام الثقة العميق في المؤسسات المُنتَخبة. كما تراجعت المشاركة السياسية بشكل حاد.[72] فكان الإقبال على التصويت في انتخابات 2007 هو الأقل في التاريخ الجزائري، حيث بلغ المعدل الرسمي للمصوتين 35.5 في المائة. ويمكن أن يعزى الاستياء من النظام السياسي، في جزء منه، إلى ضعف وفساد الأحزاب السياسية. فمعظمها قائم على المصالح الشخصية، ويفتقد الأيديولوجية المفهومة، ومنفصل عن القاعدة الانتخابية المتغيرة. وكما جاء في تقرير 2010 لمؤسسة برتلسمان ستيفتونغ حول دولة الجزائر "يؤدي هذا إلى إبعاد مزيد من السكان عن المؤسسات التي انتخبتها، والتي من المفترض أن تمثل مصالحها، وتشجع الناس بدلاً من ذلك على التحوّل إما إلى المنظمات غير الحكومية – مثل الجمعيات الخيرية الإسلامية لتلبية احتياجاتهم – وإما إلى اللجوء إلى العنف".[73]

67 هناك عدد من قادة التنظيم البارزين قد انشقوا عنه. وفي الآونة الأخيرة، في ربيع عام 2010، غادر التنظيم كل من أحمد المنصوري والمقدم لونيس وأبو عباس (عثمان تواتي) وسمير مصعب وكريك–احسين عبد الحليم.

68 مقابلة المؤلف مع الباحث الجزائري بكلية الدفاع في حلف شمال الأطلسي، 13 أيار/مايو 2010.

69 لاميني شيخي "أعمال الشغب في الجزائر تكشف عن غضب الجيل"، رويترز، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2009، http://af.reuters.com/article/topNews/idAFJOE59L0NW20091022

70 مقابلة المؤلف مع رشيد تلمساني، أيار/مايو 2010.

71 لويس مارتينيز، "Les enjeux des élections législatives en Algérie et au Maroc," معهد دراسات الأمن بحث 71 (حزيران/يونيو 2008): 8.

72 من أصل 6600000 صوت، كان هناك نسبة 14.5 في المائة من الأصوات الباطلة أو "غير الحاضرة". كانت نسبة المشاركة متدنية للغاية (35 في المائة مقارنة مع 46 في المائة المسجلة في الانتخابات الماضية في عام 2002) وقد حدثت الأصوات الباطلة (961000) على الرغم من مناشدة السلطات المواطنين للإقبال على مراكز التصويت. حيث دعا وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني المواطنين إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع "لأن التصويت يعني الوقوف ضد الإرهاب. يمكنك التصويت لمن تريد، ولكن صوّت". حميد ولد أحمد ولامين شيخي"، "Algeria assembly vote draws low turnout" "نسبة التصويت الإجمالية في الجزائر يوضح تدني نسبة المشاركة"، رويترز، 17 أيار/مايو 2007.

73 برتلسمان ستيفتونغ، دليل برتلسمان للتحول 2010 – التقرير القطري حول الجزائر. Gütersloh: ستيفتونغ برتلسمان (2009): 15.

المغرب

منذ تولى محمد السادس لمقاليد السلطة في عام 1999، برزت المغرب باعتبارها واحدة من الدول العربية الأكثر ليبرالية. ومع استثناء ملحوظ لعدد من "الخطوط الحمراء" السياسية والدينية، تم احترام حرية التعبير بوجه عام. قد يختلف القليل من الناس على أن الزيادة التدريجية في الحريات الفردية وعملية التحرر الاقتصادي والاجتماعي البطيء والثابت في ذات الوقت قد جعلا المغرب أكثر انفتاحا وأقل قمعية.

سياسة التحرر

يبدو أن القضية المغربية توحي بوجود علاقة بين نوع النظام ودرجة التحرر السياسي من جهة، والاستقرار السياسي من جهة أخرى. وعلى النقيض من جيرانها، حافظ النظام الملكي في المغرب من خلال تطوير نظام يكون شاملا جزئيا، بشكل انتقائي التعددية، وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة المحلية والدولية.

في السبعينات من القرن الماضي، أدرك الملك الحسن، بعد نجاته من محاولتي انقلاب، خطر الاعتماد بشكل كبير على الجيش لفرض حكم استبدادي. ومن ثم بدأ محاولة لاستدراج المعارضة إلى معسكره. في مقابل تعاونها وانخراطها "البنّاء" في السياسة، كانت مكافأة الأحزاب السياسية هي تخفيف القيود القمعية التي يفرضها النظام الملكي، وإزالة القيود المفروضة على النشاط السياسي، واستعادة بعض مظاهر الانتخابات.[74]

في استجابة للظروف الاقتصادية المتردية، بدأت الملكية في التسعينات عدداً من الإصلاحات التي بشرت بعهد جديد من التحرر. ففي عام 1992، قام الملك بتعديل الدستور وفوّض البرلمان بإنشاء لجان للتحقيق في الميزانية والتصويت عليها.[75] في لفتة رمزية، قام الملك بتحديد قدرته على حل البرلمان على حالات الطوارئ.[76] وفي محاولة ناجحة لإقناع الجماعات المعارضة، وهما حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بالانضمام إلى الحكومة، وافق العاهل في عام 1996 على تعديل الدستور مرة أخرى وعلى مطلب المعارضة منذ فترة طويلة بإنشاء مجلس نواب منتخب بالكامل.

جلبت وفاة الملك الحسن الثاني في تموز/يوليو من عام 1999الوعد بالتوسع في التحرر السياسي وتعميقه. إذ كان هناك أمل واسع النطاق في أن يقوم محمد السادس بعقد صفقة جديدة على الحكم من شأنها وضع حد للتجاوزات القمعية التي كانت سائدة في الماضي وكسر الحواجز غير الرسمية والدستورية المتبقية. في واحدة من كبرى مبادراته، ضغط الملك محمد بنجاح لإصدار التشريعات الهامة المتعلقة بحقوق المرأة. حيث رفعت المدونة الجديدة الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18سنة مقلصةً إلى حد كبير من ممارسة تعدد الزوجات، ومنحت الزوجين الحضانة المشتركة للأطفال المنجبين قبل الزواج، وأعطت المرأة الحق في الشروع في إجراءات الطلاق. ومن بين الإنجازات الكبرى الأخرى، إنشاء لجنة الإنصاف والمصالحة للتحقيق في الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري للآلاف من المغاربة ما بين عامي 1956 و 1999.[77]

وعلى حد قول أحمد حرزيني، السجين السياسي السابق والرئيس الحالي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،

74 تم تغيير تكوين وهيكل البرلمان للسماح لأكبر نسبة من البرلمانيين بالانتخاب مباشرة. كما آلت السلطات الإدارية والأموال التي كانت مخصصة للنظام الملكي إلى البلديات. وكان الهدف هو تحفيز أحزاب المعارضة الوطنية على المشاركة في الانتخابات البلدية في عام 1976 بعد 15 عاماً من مقاطعة الانتخابات. عبد الله بلقزيز، Al solta wal mou'arada: Al majal al siyasi al'arabi almou'aser (الدار البيضاء: مركز تكافي العربي، 2007).

75 جويليان دينويكس وعبد السلام مجهراوي، "King Hassan's Strategy of Political Dualism" "استراتيجية الملك الحسن للازدواجية السياسية" Middle East Policy 5، رقم 4 (كانون الثاني/يناير 1998): 30–104.

76 جيمس كيترر "From One Chamber to Two: The Case of Morocco" "من غرفة واحدة إلى اثنتين: قضية المغرب"، مجلة الدراسات التشريعية 7، رقم. 1 (ربيع 2001): 150–135.

"لقد جعلت هذه المبادرات وغيرها من المغرب "مجتمعاً أكثر استقراراً ومثالاً لبلد يسير نحو توحيد عمليات تحرير اقتصاده". [78]

ومع ذلك يشير المتشككون إلى استمرار تركيز السلطات في أيدي النظام الملكي.[79] على الرغم من توجهات العاهل التي تبدو تقدمية في مظهرها، إلا أن التحول الديمقراطي الحقيقي لم يحدث حتى الآن، مع تأرجح النظام بين التحرر وتقييد الحريات الآخذ في التزايد. وقد بدأ الأخير جدياً بعد هجمات أيار/مايو 2003 الإرهابية. حيث سنت السلطات تشريعاً جديداً لمكافحة الإرهاب منحها صلاحيات واسعة لسجن أي شخص يُشتبه في "إصدار ونشر الدعاية أو الإعلانات التي" يكون "الهدف الرئيسي منها هو الإخلال بالنظام العام عن طريق التهديد أو القوة أو العنف أو الخوف أو الإرهاب".[80] وبعبارة أخرى، أي فعل يعتبر إخلالاً بالنظام العام يصبح بمثابة الإرهاب.

وجاء رد فعل الحكومة قاسياً بعد سلسلة من الاتهامات التي حملّت عملية تحرير البلاد مسؤولية إضعاف أجهزة الدولة الأمنية. فقد تزامن ظهور المنظمات المتطرفة مع إقالة الملك الحسن الثاني لوزير الداخلية إدريس البصري في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 الذي قضى فترات طويلة (وسيئة السمعة) في الخدمة وإقالة العديد من رؤساء الشرطة وضباط الأمن من مناصبهم.[81] والواقع هناك بعض المحللين السياسيين المغاربة يقولون بأن تطهير الحرس القديم من العناصر الأكثر قمعاً يضعف من قدرة الدولة على احتواء العنف. وكتبت باحثة الحركات الإسلامية في شمال أفريقيا، سلمى بلعالا، أن "تفكيك الأجهزة الأمنية و "مراقبة النظام عن كثب" قد مهدت الطريق لدعاة الفكر التكفيري لتنظيم أنفسهم في جماعات مسلحة محلية مرتبطة بشبكات دولية".[82]

داخل دوائر النظام، كان هناك خلاف حول كيفية المضي قدماً. حيث يعتقد المتشددون، وفقا لمسؤول كبير قريب من العناصر الرئيسية في السلطة، أن تعميق الإصلاحات السياسية وتوسيع نطاق حماية حقوق الإنسان ستدعو فقط إلى تحقيق المزيد من النمو للأيديولوجيات المتطرفة والحركات العنيفة. كما أنه من المؤكد أنه سيضعف هالة الخوف المرتبطة بالنظام، ونتيجة لذلك، سيشجع المحرومين على المطالبة بمزيد من الحقوق، والأسوأ من ذلك، على التمرد ضد النظام القائم.[83]

يعتقد المعسكر الإصلاحي، في حين أنه بعيد عن أنصار الديمقراطية المخلصين، أن السبيل الوحيد لحماية البلاد من آفة التطرف العنيف هو من خلال التحرر الاجتماعي والإصلاحات الاقتصادية. وفقاً لهذه المدرسة الفكرية، يكمن التحدي في انتشال الناس من الفقر وإدارة توقعاتهم المتزايدة بما تقدر الحكومة على تحقيقه.

تزايد التشدد العنيف

للوهلة الأولى، يبدو أن دراسة حالة المغرب تؤيد الارتباط بين التحرر السياسي وانخفاض مستويات العنف السياسي والإرهاب. وخلافاً للنظام الجزائري، يحظى النظام الملكي بشعبية في المغرب.[84] وفي الوقت نفسه، نجد الجماعات

77 هيئة الإنصاف والمصالحة "حددت مصير 742 شخصاً، وأثبتت دور الدولة في العنف السياسي خلال الفترة التي تشملها ولايتها"، ولكنها "لم تذكر الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات وطلبت من المشاركين توقيع الاتفاق بعدم تحديد هوية الأفراد الذين تُعزى إليهم المسؤولية". وأوصى التقرير أيضاً "بخفض صلاحيات السلطة التنفيذية، وتعزيز السلطة التشريعية، واستقلال القضاء... وإجراء إصلاحات في القطا ع الأمني، وتغييرات في القانون الجنائي والسياسات، بما في ذلك وضع قوانين لمكافحة العنف الجنسي "معهد الولايات المتحدة للسلام عام 2004، "لجنة الحقيقة: المغرب، "ديسمبر 2004، http://www.usip.org/resources/truth-commission-morocco

78 مقابلة للمؤلف مع أحمد حرزني، حزيران/يونيو 2010.

79 انظر محمد توزي رشيد الفيلالي المكناسي وعبد الله ساعف، See Mohamed Tozy, Rachid Filali Meknassi, and Abdallah Saâf, "Crise des élites et restructuration du champ politique par le haut, " Les Cahiers Bleus 13 (2009); Abdelhay El Moudden, Hassan Rachik, and Mohamed Tozy, "La réalité du pluralisme au Maroc, " Les Cahieres Bleus 2، (ديسمبر 2004).

80 المغرب: حقوق الإنسان في مفترق طرق 16، رقم 6 منظمة مراقبة حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر 2004، http://www.hrw.org/reports/2004/morocco1004/

81 سلمى بلعالا، "المغرب: الأحياء الفقيرة تفرّخ الجهاد" لوموند ديبلوماتيك (الطبعة الإنجليزية)، نوفمبر 2004، http://mondediplo.com/2004/11/04moroccoislamists

82 نفس المرجع السابق.

83 مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي رفيع المستوى.

84 أظهر استطلاع أُجري في صيف عام 2009 بالاشتراك مع صحيفة تيل كيل وصحيفة لوموند أن 91 في المائة من المغاربة ينظرون إلى أداء العاهل إيجابياً خلال السنوات العشر الأولى من حكمه. فلورنسا بيجي "Maroc: le sondage interdit"، لوموند، 3 آب/ أغسطس 2009.

المتطرفة هناك صغيرة وغير منظمة، ولا تحظى بشعبية إلى حد ماً. فحتى الآن، فشلت القاعدة في المغرب الإسلامي في ترجمة تهديداتها الكلامية ضد المغرب إلى أفعال. في الواقع، يكشف تقييم النشاط العنيف المستويات المنخفضة نسبياً للإرهاب المحلي في المغرب.

ومع ذلك إذا أخذنا في الاعتبار الهجمات الإرهابية التي تم إحباطها والخلايا المتطرفة التي تمت إعاقتها، ستبرز لنا صورة مختلفة. فمنذ عام 2003، عندما هاجم إرهابيون مغربيون أهداف غربية، قام الأمن الداخلي بالقضاء على أكثر من 60 خلية، بما في ذلك – وآخرها – شبكة مكونة من 24 عضواً برئاسة مواطن فرنسي مغربي المولد.[85] ووفقاً لمصادر رسمية، كانت المجموعة "تستعد لتنفيذ اغتيالات وأعمال تخريبية داخل البلاد، ولا سيما استهداف الأجهزة الأمنية والمصالح الأجنبية في المغرب".[86] وكانت الخلية أيضاً تجند أشخاصاً لمهمات في أفغانستان والعراق والصومال ومنطقة الساحل.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتورط فيها مواطن مغربي المولد في مؤامرة إرهابية. ففي شباط/فبراير 2008، اكتُشفت خلية إرهابية من 36 شخصا برئاسة عبد القادر بلعيرج المغربي البلجيكي. وطبقا لوزير الداخلية السابق شكيب بن موسى، تم تمويل الشبكة من خلال عمليات السطو على البنوك وغسيل الأموال والسرقة وغيرها من الأنشطة الإجرامية.[87] وكان هدفها هو استهداف كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، فضلاً عن اليهود المغاربة. كانت عضوية الشبكة هي ما أقلق وكالات الاستخبارات، حيث ضمت مهنيين متعلمين ومفتش شرطة وكبار قادة الأحزاب السياسية، بما في ذلك الأمين العام لحزب 'البديل الحضاري'، فضلاً عن زعيم حزب الأمة غير المعترف به".[88]

في أيار/مايو من عام 2008، تم إحباط شبكة تتألف من 11 شخص يقودها مغربي مقيم في بروكسل في مدينتي فاس والناظور شمال المغرب كانت تخطط لهجمات إرهابية ضد كبار المسؤولين في الحكومة المغربية وقادة الأحزاب. في تموز/يوليو من العام نفسه، أُلقي القبض على 35 شخصاً يُقال "أنهم جندوا ورتبوا مرور نحو 30 ممن كانوا سيقومون بتفجيرات انتحارية في العراق وثلاثة متطوعين يسعون للقتال من أجل فرع المنظمة في الجزائر".[89] وفي آب/أغسطس، داهمت الأجهزة الأمنية خلية أخرى تضم 15 شخصاً تُدعى 'فتح الأندلس'، في جنوب المغرب بتهمة التخطيط لاستهداف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصحراء الغربية وعدد من المواقع السياحية.[90]

إن حقيقة أن هذا الارتفاع في عدد الهجمات الإرهابية المُحبَطة قد وقعت في وقت توقفت فيه جهود تحرير البلاد – أو سارت باتجاه معاكس في بعض الحالات – قد أدت ببعض المراقبين السياسيين إلى القول بوجود وجود صلة بين الاثنين. وفي الحقيقة، يقول العديد من الناس بأن نمو النشاط الإرهابي إنما زاده الظلم الداخلي المعروف، مثل الاعتقالات واسعة النطاق للإسلاميين بعد أيار/مايو من عام 2003 ونفور النظام من تعميق الإصلاحات. وقد ذكر مصدر في الشرطة للصحيفة الفرنسية الأسبوعية 'تيل كيل' أنه "إذا أُلقي القبض على واحد من الإسلاميين، فهذا يدفع بعائلته إلى التهميش، والى السقوط في أيدي المتطرفين".[91]

وفقا لشرقاوي السموني، الرئيس السابق للمركز المغربي

85 المغرب تطلب مواطناً فرنسياً بعد اعتقالات تنظيم القاعدة"، وكالة فرانس برس، 28 نيسان/أبريل 2010،
http://ca.news.yahoo.com/s/afp/100428/world/morocco_attacks_france

86 توم فايفر، "Morocco breaks up cell linked to Al Qaeda" "المغرب تحطم خلية على صلة بتنظيم القاعدة"، رويترز، 26 نيسان/أبريل 2010، http://www.reuters.com/article/idUSTRE63P36B20100426

87 انظر "Le Maroc face à une vraie guérilla terroriste," لعلي شاميتو، Maroc-Hebdo International،
http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/Archives_780/html_780/lemaroc.html

88 سارة الطواهري ونوفل الشرقاوي، "Morocco dismantles widespread domestic terrorist network" "المغرب يفكك شبكة إرهابية محلية واسعة النطاق" مغاربية، 21 تشرين الثاني/فبراير 2008،
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2008/02 / 21/feature-01

89 سارة الطواهري، , "Morocco smashes another sleeper cell," "المغرب يحطم خلية سرية أخرى" مغاربية، 7 نيسان/أبريل 2008،
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2008/07/04/feature-01

90 "التقارير القطرية: نظرة عامة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقارير القطرية حول الإرهاب 2008، وزارة الخارجية الأميركية، 30 أبريل 2009، http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2008/122433.htm

لحقوق الإنسان، فقد تم طرح الجزء الأكبر من المعتقلين في السجن دون دليل أو محاكمة عادلة. بعض الضحايا أُسيئت معاملتهم واعتُدي عليهم جنسياً، ما أدى إلى رغبتهم في الانتقام.[92] تُعد القضية الشهيرة لعبد الفتاح الرايدي مفيدة في هذا الصدد. حيث قال الرايدي عن معذب له في رسالة وجهها إلى مجموعة حقوق الإنسان: "لقد ضربني حتى أغمي علي". وأخبر واحد من زملائه السابقين في السجن صحيفة نيويورك تايمز قائلاً: "أتذكر أنه كان يرى الكوابيس ويصرخ أثناء نومه".[93] وقد ذُكر أن الرايدي قد تعرض للاغتصاب، شأنه شأن العديد من المعتقلين الآخرين. فبعد إحباط المؤامرة المزعومة، فجر الرايدي نفسه في مقهى للإنترنت في 11 آذار/مارس عام 2007 بينما كانت الشرطة تقوم بتفتيش الحي بحثاً عنه.

ثمة مراقبون سياسيون آخرون يعزون ارتفاع النشاط العنيف إلى تزايد الإحباط وخيبة الأمل العامين، ولا سيما في صفوف الشباب والعاطلين عن العمل. فقد ارتفعت توقعات العدالة الاقتصادية وسيادة القانون منذ اعتلاء الملك محمد السادس للعرش في عام 1999، ولكنها وتيرة التغيير، التي تباطأت بسبب الفساد والمحسوبية المتأصلين، فشلت في الوفاء بالآمال التي كانت كبيرة فيما مضى. ومع ذلك، فقد نجحت الملكية نجاحاً نسبياً في تحقيق النمو الاقتصادي وبعض التحسن في مستويات المعيشة. فمنذ عام 2001، بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوي نحو 5 في المائة، وانخفض معدل الفقر من 162 في المائة في عام 2000 إلى أقل من 9 في المائة في عام 2010، ما يعني أن حوالي 1.7 مليون مغربي يعيشون فوق خط الفقر.[94] وعلى الرغم من هذه التطورات، نجد أن الإحباطات من التقدم غير المنتظم في تزايد مستمر.

من المؤكد أن الحرمان الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية ليسا الدافعين الرئيسيين للعنف السياسي. قال ليون تروتسكي: "إن مجرد وجود الحرمان ليس سبباً كافياً للتمرد، فلو كان الأمر كذلك، لكانت الجماهير في تمرد دائم".[95] ومع ذلك، فلا يمكن إغفال دور المظالم والآمال المحبطة. وكما يوضح غراهام فولر "الظروف القاسية عادةً ما تنتج أفراداً عنيفين أكثر مما تفعل المجتمعات المرتاحة".[96] والواقع أن الهجمات الإرهابية في أيار/مايو 2003 وتلك التي تمت من عام 2007 ارتكبها مغاربة ممن عاشوا في بعض أكثر المناطق بؤساً. وهذا يكشف أيضاً أن هذه الهجمات قد وقعت في الدار البيضاء، والتي شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في الفوارق الاقتصادية. وفي حين أن الفقر المدقع ليس هو ما خلق مشكلة الإرهاب في المغرب، فالحرمان الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب عقود من الإهمال من جانب الدولة، قد أصاب الناس بخيبة أمل متزايدة من حكومتهم، ما خلق ثغرة تدخل منها المنظمات المناهضة للنظام.

ويجدر التأكيد مرة أخرى على أن العنف السياسي والإرهاب ليسا نتاج عامل واحد. فإذا نظرنا في أهداف الهجمات الإرهابية، سواءٌ التي أحبطت أو غيرها، سوف نكتشف أنها نتيجة ثانوية لمجموعة من العوامل الدولية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فهذه تفجيرات أيار/مايو 2003 كانت تستهدف مركز للجالية اليهودية والمصالح الغربية، مما يدل، حسب تقرير مؤسسة راند، على أن الهجمات "كان لديها رسالة معادية لإسرائيل ومعادية للغرب... الأمر الذي يوحي بأن الفرصة السياسية والاقتصادية المحلية كسبب للإرهاب لا توفر سوى تفسيرات جزئية".[97] وهناك اثنان من الانتحاريين العديدين الذين نشروا الذعر في الدار البيضاء في نيسان/

91 عبد الفتاح العزيزي، "Prisons. À l'école du Jihad"، تيل كيل، 2005، http://gees.org/documentos/Documen-941.pdf

92 نفس المرجع السابق.

93 مايكل موس وسعاد مخانيث، "Jihadists Jails Win Leverage Over Their Keepers"، "الجهاديون في السجون يأخذون السطوة من الحراس" صحيفة نيويورك تايمز، 31 كانون الثاني/ ديسمبر 2007، http://www.nytimes.com/2007/12/31/world/africa/31prison.html?fta=y

94 لحسن عاشي، "Morocco's economic model succeeds where others fail"، "النموذج الاقتصادي للمغرب نجح فيما فشل فيه الآخرون"، The National، 3 آب/أغسطس 2010، http://www.thenational.ae/apps/pbcs.dll/article?AID=/20100804/OPINION/708039954/1080

95 ليون تروتسكي، The History of the Russian Revolution تاريخ الثورة الروسية (نيويورك: مطبعة موناد، 1961)، 249.

96 أثناء جولتي في الأحياء الفقيرة الشائنة في دوار السكويلة وتوماس في سيدي مؤمن، كان الغضب والإحباط واضحين على المواطنين. وعلى الرغم من التحسينات الهائلة في مستويات المعيشة، ونجاح الدولة المحمود في نقل 70 في المائة من العائلات من المنطقة، إلا أن بعض السكان شكوا من بطء التقدم والمساكن الصغيرة التي مُنحت لأولئك الذين تم نقلهم. كان العديد منهم مقتنعين بأن من السلطات المحلية الفاسدة حرمتهم بشكل متعمد من حقهم في السكن المجاني وفرص العمل، حتى يتسنى لتلك السلطات بيع المساكن لتحقيق مكاسب خاصة.

97 كاي وآخرون، "More Freedom, Less Terror?" "مزيد من الحرية، قليل من الإرهاب؟" 153.

أبريل من عام 2007 كانا يستهدفان مكاتب دبلوماسية أمريكية. وعلاوة على ذلك، معظم الهجمات الإرهابية التي أُحبطت كانت تستهدف المصالح الأجنبية، ما يؤكد مرة أخرى على دور الأحداث الدولية في قيادة التشدد المغربي.[98] ويوضح هذا الارتفاع في الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود الوطنية خطورة الارتباط بين السياسة الداخلية والإرهاب الدولي.

الإصلاحات وآثارها

لقد مكّنت الإصلاحات السياسية المحدودة المعتدلين وأثرت في حسابات المتطرفين بشأن جدوى العنف السياسي. بعد الاستقلال، كانت هناك وفرة من حركات المعارضة – الاشتراكيون والشيوعيون والإسلاميون – ممن لا يساومون على دعاويهم بإسقاط أي نظام سياسي استبدادي. وبمرور الوقت، تحولت معظم هذه المجموعات من استراتيجية المواجهة ضد النظام إلى موقف ميال إلى التسويات أدى إلى تقبُّل مؤسسات النظام والتفوق الديني والسياسي للنظام الملكي. وكانت مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في انتخابات 1976–1976بداية تحوله من حزب الثورة الاشتراكية إلى حزب يدعو إلى الإصلاح التدريجي.

وقد أسهمت عمليات التحرر السياسي أيضاً في إرساء الاستقرار في المملكة. كما أدى الإدماج الانتقائي للإسلاميين في السياسة الانتخابية إلى جعل حزب العدالة والتنمية أكبر حزب إسلامي قانوني، والطرف الرئيسي الفاعل في النظام، الذي له مصلحة مشتركة في استقراره وأمنه. وما أن يتم تثبيت أقدام الأحزاب في النظام، كما أوضح مسؤول مغربي رفيع المستوى، تراهم يرفضون المصادقة على أية سياسات أو أنشطة تهدد موقفهم داخل هذا النظام.[99] الأهم من ذلك، يقوم قادة الحزب بحثِّ أعضائه الأكثر تشدداً على الالتزام بقواعده واستراتيجياته. على سبيل المثال، بعد الهجمات الإرهابية في أيار/مايو عام 2003، أكدت المعارضة الإسلامية – عندما شنت وسائل الإعلام والعديد من الأحزاب العلمانية حملة تشهير ضدها – على أهمية اللعب وفقاً للقواعد. وبعد أن شاهدت القيادة البراغماتية لحزب العدالة والتنمية زوال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، نجحت في إقناع الأعضاء العاديين في الحزب بفوائد المشاركة المستمرة. ونظراً لعدم تجانس الإسلاميين المغاربة،[100] من السهل تصور سيناريو تفقد فيه قيادة الحزب، شأنه في ذلك شأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1992، سريعاً السيطرة على أعضائه العاديين المحافظين. أما النتيجة فستكون المواجهة المدمرة بين المتشددين الإسلاميين والنظام. ولتجنب مثل هذه النتيجة، نجح الأعضاء البراغماتيين داخل حزب العدالة والتنمية في تشكيل استراتيجية الحزب التي مفادها "الطاعة الاستباقية"[101] وتمكنوا من فرض رقابة صارمة على قاعدتهم.

إن ميل حزب العدالة والتنمية تجاه المذهب العملي، جنباً إلى جنب مع استعداده للتعاون مع الجماعات العلمانية وتبني مبادئ التعددية، إنما يدل على اتصافه بدرجة أكبر من الاعتدال. ولئن كان صحيحاً أن حزب العدالة والتنمية لم يكن قط بالحزب الراديكالي – على الرغم من أن بعض قياداته، مثل عبد الإله بنكيران، قد اشتركوا في العنف من قبل – فقد ساهم إدماجه في السياسية في تعميق التزامه بالمبادئ الديمقراطية. وكان هذا واضحاً للعيان خلال المؤتمر السياسي للحزب في تموز/ يوليو عام 2008 حيث التقى أعضاء الحزب لانتخاب الأمين العام له، والمجلس الوطني (وهو أعلى جهة في المنظمة في صنع القرار)، وأمناء المحافظات. في تناقض حاد مع نظرائه العلمانيين، يمارس حزب العدالة والتنمية ما كان ينادي به من قبل: الشمولية والشفافية والكفاءة.

98 كانت الهجمات الإرهابية في 11/9 نقطة تحول بالنسبة للمتشددين المحليين، الذين كانوا ينظرون إلى ما يسمى "الحرب على الإرهاب" في المغرب، أو سحق الخلايا الإرهابية وعكس عمليات التحرر الماضية، على أنها خيانة للمسلمين. في الواقع، نددت العديد من الفتاوى بموقف النظام. وكان أشهرها الفتوى التي أصدرها 16 داعية مستقلاً في 18 أيلول/سبتمبر 2001 والتي نددت بالحفل العالمي الذي ينظمه العاهل بوصفه فعل معصية لأنه تم ترتيبه لدعم الولايات المتحدة. (Malika Zeghal, Les Islamistes Marocains, Le défit à la Monarchi, Paris: La Découverte, 2005, 256). في شباط/فبراير 2003، انتقد بن لادن في شريط صوتي الملكية بأنها "نظام مستبد ومرتد، ومستعبد من قبل أمريكا". وبعد ثلاثة أشهر، وقعت هجمات 16 أيار/مايو. واعتُبر هذا العنف "الثمن الذي دفعه المغرب للتعاون مع الولايات المتحدة،" وفقا لمحمد ضريف، خبير مكافحة الإرهاب المغربي. (إليوت أندريا، "Where Boys Grow Up to Be Jihadis," " الأولاد الذين كبروا ليصبحوا جهاديين"، نيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).04/

99 مقابلة الكاتب مع مسؤول حكومي مغربي رفيع المستوى، 28 أيار/مايو 2010.

100 حزب العدالة والتنمية ليس حركة متجانسة. فقاعدة الحزب من الصعب تصنيفها، مما يجعل من الصعب على قيادة حزب العدالة والتنمية لسيطرة عليها. وحقيقةً أن المتعاطفين معه والمؤيدين له قد يصوتون لصالحه ولكنهم في الوقت نفسه يشاركون في أنشطة جماعة العدل والإحسان أو الاحتجاجات العامة توضح ما نوع الدعم الذي يتلقاه الحزب.

101 هولغر ألبريشت وإيفا ويجنر "Autocrats and Islamists: Contenders and Containment in Egypt and Morocco" "المتسلطون والإسلاميين: المتنافسون والاحتواء في مصر والمغرب"، مجلة دراسات شمال أفريقيا 11، رقم 2 (حزيران/يونيو 2006): 141–23.

مثلما يبدو أن الدمج كان له أثر ملطّف على الأحزاب المغربية، ثمة عدد من المراقبين يرون أن الاستبعاد يمكن أن يؤدي دوراً قوياً في الحركات الراديكالية. حيث اعترف الوزير السابق للشؤون الدينية عبد الكبير المدغري في مقابلة مع المجلة الأسبوعية الفرنسية تيل كيل: "كنت دائماً على قناعة بأن الحركة الإسلامية المغربية تستحق أن تُعامل على قدم المساواة مع غيرها من جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية"، محذراً من أن "العنف ضد الإسلاميين سوف لن يحقق أي شيء. بل الأسوأ من ذلك، فإنه قد يعجّل بلجوئهم للأنشطة المستترة ويعرّض أمن الدولة للخطر".[102]

كان الخوف من العنف هو السبب الرئيسي الذي دعا المدغري إلى محاولة استمالة الحركة المحظورة التي تُدعى 'العدل والإحسان'، وهي حركة كبيرة لاعنفية تتغذى على رفضها المتصلب لشرعية الملكية.[103] يقول المدغري: "في عام 1990، طلبت الإذن من الحسن الثاني لبدء مفاوضات معهم (جماعة العدل والإحسان)، فحققنا نتائج ملموسة... فقد كانت جماعة العدل والإحسان على وشك أن تصبح حزباً سياسياً وتشارك في انتخابات 1992".[104] على الرغم من ذلك، تعذّر التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف. يلقي الوزير السابق باللوم على وزارة الداخلية لتخريب الاتفاق من خلال إصرارها على أن يخاطب ياسين وقادة الحركة الآخرين العاهل باسم أمير المؤمنين، ويؤكدون مجدداً على التزاماتهم كتابياً. روى المدغري أنه استطاع الحصول على رسالة من جماعة العدل والإحسان يخاطبون فيها الملك الحسن الثاني باسم "ملك البلاد"، ولكن إصرار وزارة الداخلية على أن يخاطبونه بـ "أمير المؤمنين" أحبط الاتفاق.

تبرهن سلسلة الأحداث هذه على أن الحركات الإسلامية تميل إلى الاعتدال في سياساتها عندما تُتاح لها الفرصة للدخول في النظام السياسي. حيث يتضح هذا من استجابة جماعة العدل والإحسان للمدغري. يقول المدغري: "لقد تعهدوا بالعمل داخل المؤسسات، ونبذ العنف، وقطع أية صلات مع المنظمات الأجنبية". ولقد احتدم الجدول داخل الحركة حول المشاركة السياسية. وعلى الرغم من ذلك، حتى الآن لا تزال جماعة العدل والإحسان – باعتبارها واحدة من أتباع النظام المعروفين، مصرة على رفضها للدخول في النظام السياسي الذي تعتقد أنها لا تستطيع التأثير فيه أو إصلاحه، نظراً للهيمنة الساحقة للنظام الملكي.[105]

واليوم، أصبح السؤال الرئيسي هو ماذا سيحدث بعد أن يرحل ياسين، وهو رجل هرِم في أوائل الثمانينات من عمره.[106] هناك الكثير من التكهنات بأن الحركة قد تختار أن تندمج في العملية السياسية، كما فعل حزب العدالة والتنمية. وليس سراً أن بعض الأعضاء في منظمة ياسين، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى دائرتها السياسية، قد أعربوا عن رغبتهم في المشاركة السياسية القانونية. فهذا محمد ضريف، الذي درس الحركة لعقود من الزمان، يعتقد أنه من الممكن، بل من المرجح، أن تنقسم جماعة العدل والإحسان إلى منظمة سياسية وأخرى دينية، على غرار ما حدث مع حزب العدالة والتنمية ومنظمته الأم، وحركة الوحدة والإصلاح.

---

102 Driss Ksikes, "Interview-vérité. Abdelkébir Alaoui M'Daghri," TelQuel, 2004 http://www.telquel-online.com/150/sujet4.shtml

103 كريستينا كوسكي، "An Islamist Government in Morocco?" "حكومة إسلامية في المغرب؟" FRIDE (1 أيلول/سبتمبر 2007): 1-11. من المهم الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية بالغ الأهمية من هذه الإستراتيجية السياسية. وفقا لمحمد يتيم من حزب العدالة والتنمية: "إن سياسة الانتظار والترقب السلبية التي يتبعونها وحقيقة أنهم ينتقدون ويشجبون الجميع لا تحقق أي شيء. السياسات التي انتهجتها الأحزاب السياسية والحكومات المختلفة تخلق واقع جديد في المغرب على المستوى الثقافي والقضائي والسلوكي. فإذا بقينا خارج هذه التأثيرات، فهناك خطر قد يفاجئنا خلال 20 سنة أو أكثر". Okacha Ben Elmostafa, Les mouvements islamistes au Maroc. Leurs modes d'action et. d'organisation (Paris: L'Harmattan, 2007): 80.

104 Ksikes, "Interview-vérité. Abdelkébir Alaoui M'Daghri".

105 مقابلة المؤلف مع عضو من دائرة "العدل والإحسان السياسية"، 28 كانون الأول/ ديسمبر.

106 مجدولين الأتوابي، "La guerre d'usure de Yassine," Maroc-Hebdo، 23-29 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

تونس

تمكنت تونس من الحفاظ على الاستقرار مع تجنب التوترات السياسية التي غالباً ما تنتج عندما تتخلف الإصلاحات السياسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى الآن، عزز الرئيس زين العابدين بن علي حكم الحزب الواحد السلطوي في خضم النمو الاقتصادي المثير للإعجاب. وعلى عكس ما تقترحه النظرية الحالية، لم يؤد الرخاء إلى ظهور الضغط من أسفل إلى أعلى من أجل التغيير السياسي أو المطالب الشعبية بالحكم الديمقراطي. حيث أصبحت الطبقة المهنية المتوسطة ومجتمع الأعمال – واللذين عادةً ما ينظر إليهما كمحرك للتغيير الديمقراطي – في حالة تونس، أهم الأنصار الذين يعتمد عليهم الحكم الاستبدادي المستمر. إنهم يخشون عواقب عملية إرساء الديمقراطية التي فيها يهدد أطراف جدد، أي الإسلاميين، مصالح القطاع الخاص ومكاسبهم الاجتماعية، في مجال حقوق المرأة في المقام الأول.

الاتجاهات الاستبدادية

لا تزال تونس واحدة من الدول الأكثر قمعاً في العالم العربي. ففيها قوى المعارضة مقيدة من جميع الاتجاهات. تقول منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في تموز/يوليو عام 2010 بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في تونس "الواقع في تونس هو أن الحياة السياسية والاقتصادية تخضع لسيطرة الحكومة ولا يُسمح بأي تصريح رسمي إلا للثناء على السلطات. وتستخدم الحكومة تكتيكات عدوانية وقمعية لمد هذه السيطرة على الجيوب القليلة المتبقية من التعبير المستقل عن الرأي".[107] فالإضرابات السلمية تُقمع بوحشية، كما حدث في قفصة في عام 2008، عندما اعتدت الأجهزة الأمنية على عمال المناجم الذين كانوا يحتجون على سوء الأوضاع.

إنها لم تكن على هذا النحو في البداية. فقد جاء الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة واعداً بحقبة جديدة من الانفتاح في الحياة السياسية التونسية. فمنح العفو لآلاف السجناء الإسلاميين، وأعطى وضعاً قانونياً لحركة الطلاب الإسلاميين والتمس مدخلات لحركة الاتجاه الإسلامي من أجل اتفاق وطني جديد. بعد انتخابات 1989 التشريعية، حازت حركة الاتجاه الإسلامي (التي أعيدت تسميتها باسم 'النهضة' في عام 1989) وغيرهم من الإسلاميين على نسبة 30 في المائة من الأصوات في وتونس و13 في المائة على الصعيد الوطني، فتحوّل زين العابدين بن علي فجأة من استراتيجية إشراك الإسلاميين إلى استراتيجية الاستبعاد الكامل تقريباً.

استخدم النظام هجوماً حارقاً ضد مكتب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم كذريعة لتدمير حركة الاتجاه الإسلامي وبنيتها التحتية، وحظر منشوراتها وسجن وعذّب الآلاف من أعضائه. كما أطلقت الحكومة حملة دعائية ضخمة لتشويه سائر الإسلاميين، حتى الأكثر تقدما منهم، باعتبارهم إرهابيين يعتزمون إسقاط الدولة. قال عبد الباقي هيرمسي وزير الثقافة وقتها: " كان هجوم باب سويقة نقطة تحول. حيث أظهر الإسلاميون أنهم لا يمكنهم أن ينجحوا في العملية الانتخابية فاعتمدوا سياسة العنف... فقد كان خطأ كبيراً من جانب الإسلاميين والنظام استغلها بذكاء".[108] ومع ذلك، لا يزال عزام التميمي، كاتب سيرة زعيم حركة الاتجاه الإسلامي رشيد الغنوشي، ينفي تورط الجماعة.[109] وكان هذا "هجوماً متعمداً... [والذي] بادرت به الحكومة لتثبت الطبيعة العنيفة والمعادية للديمقراطية لحركة النهضة... برغم أن السلطات لم

107 "Independent Voices Stifled in Tunisia" " الأصوات المستقلة مخنوقة في تونس" منظمة العفو الدولية، تموز/يوليو 2010، http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE30/008/2010/en/844cd767-a21e-4b3e-a643-9a8b1554da52/mde300082010en.pdf

108 نقلاً عن روبرت نيومان في "Applying the 'Forward Strategy of Freedom' to Tunisia: A Case Study in the Global War on Terrorism," "تطبيق 'استراتيجية الحرية المتقدمة' على تونس: دراسة حالة في الحرب العالمية على الإرهاب" الكلية الحربية في الجيش الأميركي (أيار/مايو 2004): 6.

109 عزام التميمي، Rachid Ghannouchi: A Democrat within Islamism رشيد الغنوشي: ديمقراطي داخل الحركة الإسلامية (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001).

تستطع أن تثبت تورط الحركة".[110]

وقد صاحب سياسة القمع برنامج تحديث اجتماعي واقتصادي ناجح نسبياً. حيث تفوق أداء تونس على جيرانها في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، محافظةً على مستويات متدنية من الفقر (7 ٪) ونمواً اقتصادياً كبيراً، بمتوسط 5 في المائة في العقدين الماضيين.[111] ومع ذلك، قد تكون عقود من القمع قد بدأت تؤثر سلبا على استقرار البلاد والسلم الاجتماعي النسبي.

تزايد التشدد العنيف

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته الحكومة في الحفاظ على النظام، إلا أن الاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت في قفصة في عام 2008 تشير إلى تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي. ففي السنوات الأخيرة، ارتفع معدل البطالة بشكل حاد، خاصة بين شباب وخريجي الجامعة.[112] وارتفع أيضا التفاوت في الدخل فيما أصبحت الانقسامات الاجتماعية أكثر وضوحاً. وفقا للتقرير القطري لدليل برتلسمان للتحول في عام 2010، "من الواضح أن المستوى الأساسي من التماسك الاجتماعي – الذي كان من أهم سمات مسار التنمية التونسية في العقود الأخيرة – عرضة للخطر بسبب التناقضات الاجتماعية المتزايدة والبطالة المستمرة".[113]

أحد أهم المخاوف الأخرى التي تقلق السلطات التونسية يتمثل في نمو التطرف المحلي ونشاط المتشددين عبر الحدود الوطنية. قال مسؤول حكومي تونسي "هؤلاء المتشددون الإسلاميون... هم ظاهرة فرعية متطرفة جداً. إنهم يتأثرون بالمنظمات المتطرفة التي تعمل عبر الحدود".[114] في 2007، قتلت الأجهزة الأمنية أكثر من 20 مسلحاً في اشتباكات وقعت في تونس وبالقرب من الحدود الجزائرية. وقيل أن المتشددين، وهم جزء من مجموعة تلقوا تدريبهم في الجزائر، كانوا يخططون لشن هجمات على سفارة الولايات المتحدة وسفارات غربية أخرى في تونس.

وقد أسهم القمع الذي تمارسه الحكومة والاحتلال الأميركي للعراق في تزايد التشدد. أوضح قابيل نصري – الذي سجن في عام 2003 بتهم تتعلق بالإرهاب وأطلق سراحه في –2005 قائلاً: "لا يمكن لأي شاب العثور على الإسلام الحقيقي في الدين الذي تجيزه الدولة، وفي نهاية المطاف، يبدأ الشاب في التفكير بأن حكومته عدوة للإسلام".[115]

توضح لنا قصة نصري وشقيقيه الذين اعتُقلوا في الجزائر حيث كانوا يتدربون كيف ينضم الشباب في المغرب العربي إلى المنظمات المتطرفة عبر الحدود الوطنية.[116] فبسبب عدم قدرتهم على النطق بمظالمهم في الداخل والغضب من الولايات المتحدة، يجد التونسيون –مثل نصري – في منتديات الإنترنت وغرف الدردشة ملجأً يمكنهم فيه العثور على قضية مشتركة مع الأفراد الذين يعتنقون نفس أفكارهم دون الخوف من أن ينكشف أمرهم. قالت جميلة عايد، التي قُتل ابنها في الفلوجة في عام 2004: "كان أبنائي يصابون بالاكتئاب في صلوات الجمعة، ومن المواعظ التي كانوا يسمعونها من الخطباء الذين تسيطر عليهم الحكومة. فبحثوا عن الإسلام الحقيقي على شاشة التلفزيون وعبر الإنترنت وفي الكتب المحظورة". وتحمل جميلة عايد الحكومةَ المسؤولية عن تواطئها المعلوم مع الغرب في حربها ضد المسلمين، حيث تضيف في هذا الصدد: "إن حكومتنا لا تملك أي سيادة. وهي تقوم بعمل الأميركيين والصهاينة".[117] بالنسبة لعلي لعريض، وهو عضو في حركة النهضة الذي قضى 14 عاما في السجن، يرتبط تزايد ظاهرة التطرف في تونس بقمع الحركة الإسلامية المعتدلة.[118] في

110 نيومان، "Applying the 'Forward Strategy of Freedom' to Tunisia" "تطبيق 'استراتيجية الحرية المتقدمة' على تونس" 6.

111 البنك الدولي "Tunisia: Country Brief" "تونس: موجز البلد"، نيسان/أبريل 2010،
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/TUNISIAEXTN/0,,menuPK:310024~pagePK:141132~piPK:141107~theSitePK:310015,00.html

112 وفقا لمسؤولين تونسيين، يبلغ معدل البطالة 14.1 في المائة. هذا الرقم أعلى من ذلك بكثير بين الشباب التونسيين. وفقا للبنك الدولي " معدل البطالة للأفراد بين 20 و 24 سنة من العمر أكثر من ثلاثة أضعاف مما هو عليه لمن هم فوق 40 سنة" برتلسمان ستيفتونغ، معهد البحرين للتدريب 2010 –– تونس التقرير القطري (Gütersloh: برتلسمان ستيفتونغ، 2009)، 13.

113 برتلسمان ستيفتونغ، معهد البحرين للتدريب 2010 – التقرير القطري تونس. Gütersloh: ستيفتونغ برتلسمان (2009): 15.

114 جيفري فليشمان، "Islam is on the rise in repressed Tunisia" "الإسلام آخذ في الارتفاع في تونس المكبوتة"، لوس انجليس تايمز، 30 نوفمبر 2007.

115 نفس المرجع السابق.

116 فليشمان، "Islam is on the rise in repressed Tunisia" "الإسلام آخذ في الارتفاع في تونس المكبوتة".

117 نفس المرجع السابق.

الجزائر والمغرب، يكون لدى الشباب المحبطين خيار للانضمام إلى المعارضة الشرعية الإسلامية. أما في تونس، فلا يتوافر لهم ذلك. وقد توصل كريغ سميث – من صحيفة نيويورك تايمز – إلى استنتاج مماثل، حيث يقول "تونس هي من بين أكثر الدول ضعفاً في دول شمال أفريقيا، ذلك أن قمعها القاسي للإسلام قد خلق حالة من الاستياء في أوساط الشباب المتدينين".[119]

في النهاية، يبدو أن القمع الذي تمارسه الدولة والغضب من السياسات الغربية يؤديان إلى تزايد عدد الإسلاميين الواقعين في أيدي المنظمات الإرهابية العابرة للحدود مثل جماعة المقاتلين التونسيين، التي تأسست في 2000 وتتبع لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.[120] في عام 2005، شكل التونسيون نسبة تضاهي 5 في المائة من المفجرين الأجانب في العراق.[121] في الواقع، في شهادته في 24 أبريل 2009 أمام لجنة فرعية للجنة المخصصات بمجلس النواب، اتهم الجنرال ديفيد بتريوس في التفجيرات الانتحارية في العراق هذا الشهر "شبكة متشددة مقرها في تونس".[122] ووفقاً لدائرة الأبحاث في الكونغرس، في آب/أغسطس عام 2005، تم تسليم 21 مشتبهاً بهم من المتطرفين الإسلاميين إلى تونس من سوريا، حيث تم احتجازهم بعد اشتباكات مع قوات الأمن في حزيران/يونيو. في عام 2007، تم ربط التونسيين بـ 'فتح الإسلام'، وهي منظمة تدعم إيديولوجية تنظيم القاعدة وقد حاربت الجيش اللبناني في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان.[123]

118 نفس المرجع السابق.

119 كريغ س. سميث، "Tunisia is feared to be a new base for Islamists" "تونس تخشى أن تكون قاعدة جديدة للإسلاميين" صحيفة نيويورك تايمز، 20 شباط/فبراير 2007.

120 للحصول على معلومات إضافية حول المنظمة التونيسية للقتال، انظر يونا ألكسندر "الإرهاب في المغرب العربي والساحل : التصدي لخطر ارتفا ع تنظيم القاعدة وغيرهم من الإرهابيين في شمال وغرب \وسط أفريقيا، "معهد بوتوماك لدراسات السياسة، يناير 2010.
http://www.potomacinstitute.org/attachments/525—Maghreb%20Terrorism%20report.pdf

121 ايزابيل ويرينفيلز، "Between Integration and Repression: Government responses to Islamism in the Maghreb" "بين الاندماج والقمع: ردود الحكومة على التيار الإسلامي في المغرب العربي" ستيفتونغ ويسنشافت، ورقة بحثية لمؤسسة بوليتيك (كانون الأول/ديسمبر 2005): 21

122 مارك لاندلر، "Clinton Makes Surprise Visit to Reassure Iraqis" "كلينتون يقوم بزيارة مفاجئة لطمأنة العراقيين" بوسطن غلوب، 26 نيسان/أبريل 2009.

123 كارول ميجدالفوتيز، "Tunisia: Current Issues" "تونس: قضايا راهنة"، دائرة أبحاث الكونغرس، 29 حزيران/يونيو 2009.

موجز النتائج

تناولت هذه الدراسة ما إذا كانت الأنظمة التحررية في المغرب العربي أكثر أو أقل عرضة لخطر العنف السياسي والإرهاب من نظرائهم الأكثر قمعاً. وفي سياق ذلك، بحثت الدراسة ما إذا كان التحرر السياسي يعزز من شرعية النظام، ويقوض الدعم للمعارضة الراديكالية، أم يخلق بدلاً من ذلك فجوة متسعة بين التوقعات بالتغيير وما يكون النظام – في الواقع – على استعداد للقيام به. في الحالة التونسية، كان التركيز على ما إذا كانت سياسات الاستبعاد التي تتبعها الدولة تبقي على العنف والإرهاب تحت السيطرة، أو بدلاً من ذلك، تسهم في تطرف الجماعات الإسلامية المحلية وتسهّل تصدير الإرهاب والإرهابيين إلى الخارج.

وعلى الرغم من الفروق بينهم، إلا أن الحالات الثلاث تشير إلى أنه كلما زادت الفجوة بين التغيير المتوقع والتغيير الفعلي، زادت احتمالات العنف السياسي.

إن الشعور بظلم النظام السياسي وعدم قدرته على معالجة أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يفاقم التوترات الاجتماعية، ما يؤدي إلى الردود القمعية من الدولة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تأجيج عنف المعارضة. وهذا بالضبط ما حدث في الجزائر. فالدول التي يُنظر إليها على أنها غير شرعية تكون أكثر عرضة لاستخدام التدابير القمعية ضد حركات المعارضة الشعبية. وبطبيعة الحال، فإن الشرعية هي مفهوم نسبي يصعب قياسه، إلا في وقت متأخر ربما.

يبدو أن جهود الإصلاح في المغرب قد عززت شرعية النظام الملكي ودعّمت حملته لتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على السكان. ومع ذلك فالخطر يمكن في أن الإصلاحات السياسية حتى الآن لا تسير بنفس وتيرة التحديث الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وقد حذر صموئيل هنتنغتون من أن العنف وعدم الاستقرار "من المرجح أن يحدثا في المجتمعات التي شهدت بعض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تتخلف فيها عمليات التحديث السياسي والتنمية السياسية عن عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي".[124] إن المملكة تواجه المعضلة المعهودة التي مفادها أن كل دولة آخذة في التحديث تكافح من أجل تقديم "لمحة عما تجلبه الحداثة" لكنها تفشل بعد ذلك في الوفاء بذلك الوعد.[125]

ثمة مشاكل مماثلة تطارد الجزائر وتونس، ولكن بدرجة أكبر لأن الأنظمة الجمهورية هناك تفتقر إلى الشرعية التاريخية والدينية التي يتمتع بها النظام الملكي المغربي منذ فترة طويلة. تميل التنمية الاجتماعية إلى إضعاف الهياكل الاجتماعية التقليدية في حين تخفق في توفير بدائل مؤسسية قادرة على تلبية المطالب الشعبية المتزايدة. كما تتشابك الشرعية وفعالية الحكومة والمؤسسات مع بعضهم بطرق مختلفة. كتب شيري بيرمان أنه "كلما كانت المؤسسات في البلد أضعف وأقل مرونة وأقل كفاءة، زادت فقدان الدولة للسيطرة والشرعية، وزادت احتمالات الفوضى والعنف".[126]

بعبارة أخرى، فإن الآثار السلبية المحتملة لجهود الإصلاح على استقرار دول المغرب العربي لا تنبع من عمق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل من عدم فعاليتها واتساقها.

هذا التفاوت لا مفر منه، إن صح التعبير. ومن الصعب للغاية على المؤسسات السياسية في السياقات الاستبدادية مواكبة متطلبات السكان. على أية حال، فالحكومات الاستبدادية، بداهة، بطيئة في تغييرها. ونتيجة لذلك فإن معظم المجتمعات العربية تجد نفسها ممزقة بين ما هم عليه وما يتوقع منهم الكثيرون أن يصبحوه. فهذه الفجوة لا يمكن أن تُمحى بسهولة، وإنما يمكن إدارتها. ويمكن لجهود تحرير التجارة درء العنف، بدلاً من إثارته، إذا اضطلعت البلدان بالإصلاحات اللازمة لتحقيق المساءلة والشفافية والمصداقية في مؤسساتها السياسية.

124 صموئيل هنتنغتون، Political Order in Changing Societies النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، 1968)، 265.

125 بيرمان، "Islamism, Revolution, and Civil Society" "الإسلام والثورة والمجتمع المدني".

126 نفس المرجع السابق.

لقد حققت جهود التحرر الخاضعة للسيطرة، جنباً إلى جنب مع الضوابط الصارمة للدولة، بعض النجاح في احتواء مستويات العنف السياسي. ومع ذلك، يمكن أن يتغير ذلك إذا لم تفي الإصلاحات بأنظمة المؤسسات الحكومية الفعالة وسريعة الاستجابة التي وعدت بها. وقد ساهم جلب الإسلاميين المعتدلين في الحقل السياسي في خلق بيئة سياسية أكثر ميلاً إلى التسويات والتعددية. وقد لا يؤدي ذلك الإدماج إلى تحولات فكرية أو معيارية – كما يُقال بأن معظم الجماعات الإسلامية المشاركة لم يكونوا قط متطرفين في الأساس – لكنه قد يساعد في تعزيز ثقافة الحوار والحلول الوسطية. كما تساعد المنظمات الإسلامية المعتدلة أيضاً في الحد من التحديات المتطرفة للنظام عن طريق الإبقاء على الناشطين من أعضائها العاديين تحت السيطرة، وتوفير منصة لإحداث تغيير من داخل النظام. في المغرب، جنى النظام الملكي بالتأكيد فوائد من ضمه للإسلاميين داخل حيز محكم السيطرة. كما وتسهم قدرة حزب العدالة والتنمية حتى الآن على توجيه شريحة كبيرة من الإسلاميين الساخطين في برنامج للتغيير التدريجي في تحقيق الاستقرار في البلاد.

وبالمثل، كان إدراج الأحزاب الإسلامية المعتدلة في الجزائر، مثل حركة مجتمع السلم، بالإضافة إلى برامج العفو عن المتشددين الإسلاميين، تأثير عام معتدل. ومع ذلك، فإن هناك مشكلة واحدة تكمن في أن تحول الإسلاميين الجزائريين إلى "كمية سياسية عادية"، وواحدة تعتمد على النظام، يسهم في تنامي الرفض الشعبي للنظام السياسي.[127] في نواحٍ كثيرة، باتت مشاركة الإسلاميين في العملية الانتخابية– حيث ظلت حركة مجتمع السلم عضواً في الائتلافات الحكومية المختلفة منذ عام 1997 – عائقاً أمام التغيير السياسي. وقد وفر النواب الإسلاميين في البرلمان غطاءً لجدول أعمال الرئيس بوتفليقة لاستخدام القضاء كوسيلة، وتكميم الصحافة، وتعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب الفروع الأخرى.

في المغرب، ربما تُعد مشاركة حزب العدالة والتنمية في الاختيار سياسة جيدة قصيرة الأجل، ولكنها – كما تبرهن تجربة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية – قد يكون لها أثر في تعزيز النظام مع استعداء قطاعات واسعة من الناخبين في الوقت ذاته. إن استئناس واحدة من الجهات الفاعلة القليلة المتبقية ذات المصداقية السياسية يُعد مخاطرة بالحصول على نتائج عكسية وتقويض الاستقرار. وفي داخل العديد من الأحزاب الإسلامية، هناك انقسام داخلي كبير بين المتشددين والبراغماتيين. وعندما يصبح الإسلاميون – نتيجة لمشاركتهم في الاختيار – غير قادرين على تحدي الوضع الراهن، فسيفقد المعتدلون مصداقيتهم ويبدون ضعفاء، فيما يتم تمكين المتشددين الذين يعارضون بشكل أكثر وضوحاً. وحتى الآن، لم ينسحب أي من الأحزاب الإسلامية المذكورة من العملية السياسية، ولكن المحاولات من قبل الأنظمة المغاربية لإشراك الجماعات الإسلامية الشرعية في الاختيار وتقسيمها تُعد مخاطرة بالزج بالأعضاء العاديين في هذه الجماعات إلى أيدي الجهات التي من المحتمل أن تكون متطرفة وعنيفة. وفي الجزائر، يتخلى بعض مؤيدو الجماعات الإسلامية عن النظام السياسي[128] ويبحثون عن ملاذٍ لهم في الحركات السلفية، والتي تنمو قوتها بشكل سريع. كتبت أمل بوبكر عن حالة الجزائر قائلة: "إن نجاح الحركة [السلفية اللاسياسية] يشير إلى عدم الاهتمام المتزايد في أوساط الشباب بمزيد من الأحزاب الإسلامية المعتدلة واستراتيجياتها الوهمية القائمة على المشاركة".[129]

عمليات التحرر الاقتصادي المحدودة والتراجع عن الإصلاحات تقوض شرعية النظام وتُنذر بتطرف الجهات المستبعدة من العملية السياسية. كما يعكس انخفاض الإقبال على الانتخابات زيادة استياء الجماهير من النظم السياسية السائدة في المنطقة المغاربية. يأمل الرئيس الجزائري، مثل نظيره المغربي، في تعزيز سياسات التعددية الحزبية المتنافسة وتعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات. إلا أن هذه الرغبة لا يصاحبها التزام مماثل بانتقال السلطة من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، وتعزيز استقلال القضاء، أو إصلاح القوانين الانتخابية. وتلك هي معضلة تحرر الأنظمة في العالم العربي. فهم يرغبون في المنافسة الانتخابية وارتفاع نسبة مشاركة الناخبين لتعزيز الموافقة الدولية والشرعية المحلية إلا أنهم لا يرغبون في التخلي عن أي جزء معقول من السلطة في

127 ايزابيل ويرينفيلز، "Algeria's Legal Islamists: From 'Fifth Column' to a Pillar of the Regime" "الإسلاميون القانونيون في الجزائر: من 'الطابور الخامس' إلى عمود النظام" في طبعة Moderate Islamists as Reform Actors: Conditions and Programmatic Change الإسلاميون المعتدلون كأطراف فاعلة في الإصلاح: الشروط والتغيير البرنامجي، م. أسبورغ، ستيفتنغ ويسنشافت، ورقة بحث لمؤسسة بوليتيك رقم 4 (برلين: ستيفتنغ ويسنشافت وبوليتيك، نيسان أبريل 2007)، 41.

128 خديجة محسن فينان، مليكة، Khadija Mohsen-Finan and Malika Zeghal, "Opposition islamiste et pouvoir monarchique au Maroc: Le cas du Parti de la Justice et du Développement," Revue française de science politique 56, no.1 (2006): 79–119.

129 أمل بوبكر، "Salafism and Radical Politics in Postconflict Algeria" "السلفية والسياسة الراديكالية في جزائر ما بعد الصراع،" أبحاث كارنيغي (تشرين الأول/أكتوبر 2008).

سياق عملية التحرر. تكمن المشكلة، كما اتضح في الانتخابات البرلمانية في عام 2007 في المغرب والجزائر، في أنه ما لم تعزز الأنظمة المغاربية من قوة الأحزاب والبرلمانات، فسيظل الناخبون فاقدين للثقة في جدوى السياسة الانتخابية. ففي المغرب، مثلت نسبة المشاركة الانتخابية المتدنية وارتفاع عدد الأصوات الباطلة انتكاسة كبيرة لاستراتيجية الحكومة الهادفة لاستخدام الانتخابات كآلية شرعية بدلاً من كونها وسيلة لتوزيع السلطات.[130] وتجاوز عدد الأصوات الباطلة وأوراق التصويت الفارغة مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها أفضل حزبين من حيث النتائج، وهو ما يشير إلى التدني الشديد في الولاء للنظام الحالي والثقة فيه.[131]

تضاؤل الشرعية يصعب من جهود النظام لمكافحة التطرف المستعر. ما لم تكسب الحكومات تأييد الجماهير لاستخدامها للعنف، فإن الحرب على الإرهاب ستظل صعبة. خلص تقرير صادر عن مؤسسة راند إلى أن "عدم الشرعية النابع من تدابير الإصلاح المتخلفة والحقوق ذات الصلة أو، كما في كثير من الأحيان، إبطال المكاسب المحدودة يزيد من جاذبية الجماعات المتطرفة".[132] ومن المؤكد أن هناك إقبالاً محدوداً على الإرهاب أو الصراع المدني في المنطقة المغاربية. ومع ذلك ففي السنوات القليلة الماضية، ظهرت أشكال أخرى من العنف. فقد أصبح الاحتجاج الاجتماعي وأعمال الشغب العنيفة ضد الأوضاع المعيشية المتدهورة حدثاً عادياً في الجزائر والمغرب وتونس. كما ازداد النشاط الإجرامي، ولا سيما جرائم العصابات،[133] ما يسهم في انتشار الشعور السائد بين الشعب بانعدام الأمن.

في حين أن القمع الشديد قد يجدي في القضاء على المعارضة السياسية ويساعد على تحجيم الإرهاب، إلا إنه يصعب استمراره على المدى الطويل، ومن المحتمل أن يفقد فعاليته. وعلاوة على ذلك، فقد تعمل التدابير القمعية على تدويل مجال نشاط المتطرفين. لقد أثبتت الأنظمة المستبدة مرونة أكثر في تجنب الحرب الأهلية والعنف السياسي، وذلك بفضل قدرتها على "استعراض قواعد الحكم الذاتي ووجود مؤسسات تمنع وقوع احتجاجات أو غير ذلك من الأنشطة المضادة للدولة".[134] ولقد نجحت الحكومة التونسية حتى الآن في الحفاظ على الاستقرار السياسي على الرغم من ارتفاع مستويات القمع في تونس عن مثيلاتها في المغرب والجزائر. ومع ذلك، فقد بدأ تحصيل ضريبة تلك العقود من القمع، بدليل النشاط الراديكالي المتنامي هناك.

فبالنسبة لجميع الدول المغاربية، تمكن نفوذ أمن الدولة من عزل المسلحين المتشددين وتدمير شبكاتهم، إلا أن هذه النجاحات كان لها أيضا تأثير دفعَ بالإسلاميين المتشددين إلى العمل السري وتدويل مجال أنشطتهم. فالجماعة السلفية الجزائرية، على سبيل المثال، عقدت تحالفات مع غيرها من المتطرفين في المنطقة، وعدّلت من نفسها بحيث تصبح منظمة إرهابية في عموم المغرب العربي. فالجماعة السلفية الجزائرية، التي فقدت مصداقيتها أيديولوجياً وأثبتت ضعفها تنظيميا، في حاجة ماسة إلى سبب لحشد التأييد لها. فمثل استهداف المصالح الاقتصادية الأمريكية والغربية بشكل عام في مختلف أنحاء المنطقة المغاربية لها فرصة جيدة للحصول على أتباع جدد وتحصيل التعاطف الشعبي.[135]

العنف السياسي والإرهاب ليسا ثمرة عامل واحد. عند دراسة الأهداف التي وجهت لها الهجمات الارهابية، سواء

130 المعهد الوطني الديمقراطي، "Final Report on the Moroccan Legislative Elections": "التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية المغربية، أيلول/سبتمبر 2007, http://www.ndi.org/files/2316_ma_report_electionsfinal_en_051508_1.pdf

131 نفس المرجع السابق.

132 كاي وآخرون "More Freedom, Less Terror?" "مزيد من الحرية، قليل من الإرهاب؟" 168.

133 ازداد النشاط الإجرامي في المدن الكبرى بالمغرب. تصدرت الدار البيضاء القائمة بمجموع 89.625 قضية وجنحة، تليها وجدة 26.682، ثم مراكش 26.481، ثم الرباط 25.925، ثم فاس 20.495، ثم مكناس 20.024، ثم طنجة 18.241. أرجع الطبيب النفسي حسن خروع زيادة الجرائم في المغرب إلى ارتفاع مستويات البطالة، وتغير هيكل الأسرة، والنزوح من الأرياف، والفقر، والإقصاء الاجتماعي، والمخدرات، والبغاء. Ali Kharroubi, "Prolifération de la criminalité dans les milieux urbains, " Aujourd'hui Le Maroc، 11 حزيران/يونيو 2010.

134 إليجسين وآخرون، "Toward a Democratic Civil Peace?" "هل نتجه نحو سلام مدني ديمقراطي؟" Democracy, Political Change, and Civil War, 1816–1992," 34.

135 يقول كارولين زيمكي "إن ما يدور في وجدان كل أيديولوجية خاصة بحركة إرهابية، أن المجتمع الذي يسعى الإرهابيين لتمثيله يخضع لهجوم مميت. وكلما نجحت أعمالهم، خاصة تلك الأعمال التي تستهدف غرضا مبغوضا على نطاق واسع كالولايات المتحدة، اكتسبوا شرعية أكبر في نظر الساخطين والناقمين". زيمكاي، "Perceived Oppression and Relative Deprivation: Social Factors Contributing to Terrorism" "الظلم الملحوظ والحرمان النسبي: العوامل الاجتماعية وراء الإرهاب"

أحبطت أم لا، نجد أنها نتيجة فرعية لمجموعة من العوامل الدولية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد ساهم كل من القمع الذي تمارسه الدولة والغضب من السياسات الغربية في ارتفاع في النعرة القتالية. كما لعبت المظالم الداخلية والآمال المتزايدة المحبطة دورا مهما. ويقول الأكاديمي التونسي إقبال الغربي "عندما يفجر الشاب العربي نفسه ولا يأبه بالموت، فإن ذلك يعني عدم احترام لحياة لا تستحق العيش".[136] ففي المغرب فقر مدقع، ازداد سوءا بسبب عقود من إهمال الدولة، وزيادة السخط على الحكومة وتوفير فرصة للمتطرفين. ومما يوضح ذلك قصة الأحياء الفقيرة في سيدي مؤمن، حيث نشأ معظم من قاموا بالهجمات الانتحارية في عامي 2003 و 2007، وجامع مزواك في تطوان، الذي نشأ منه المخططين الرئيسيين لتفجيرات مدريد، وكذلك عددا كبيرا من المقاتلين المغاربة في العراق. وهذا الشعور السائد من الغضب والعجز الذي يغذي عدم الاستقرار ويخلق "أهم تهديد للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط" على حد قول كينيث بولاك.[137]

136 وليد رمزي وناظم فتحي ومحمد يحيى ولد عبد الودود جميل وعفراوي ، "Dialogue and tolerance can overcome terrorism, activists say," "بالحوار والتسامح نقضي على الإرهاب" مغاربية، 18 أيار/مايو 2010.

137 بولاك A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East الخروج من الصحراء: استراتيجية كبري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، 146.

توصيات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي

تواجه إدارة أوباما تحديات مخيفة في العالم العربي. فقد كان هناك رغبة، ولا سيما بعد إخفاقات إدارة بوش، في حماية وتعزيز مجموعة ضيقة من المصالح التقليدية، بدلا من محاولة إحداث تغيير ديمقراطي. ويهتم منهج السياسة الواقعية هذا بتحالف أمريكا مع الأنظمة الاستبدادية في حين تغض الطرف على انعدام التقدم في الإصلاح الداخلي رغم وضوحه الشديد. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن هذا التحول، رغم كونه مفهوما، إلا أنه مضلل وغير مجدي. فعلى الرغم من ضرورة فصل الترويج للديمقراطية عن تصرفات الادارة السابقة، فإن إخضاع الإصلاحات الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية للمصالح قصيرة الأجل من المحتمل أن يفشل كاستراتيجية طويلة الأجل لتأمين الاستقرار في منطقة المغرب العربي وخارجها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الحكومات الانتقالية ليست بالضرورة أكثر عرضة لزعزعة الاستقرار من غيرها من الأنظمة الأخرى. وفي الواقع، فإن الثغرات السياسية المقيدة، المدعومة من قبل أجهزة أمنية فعالة، قد أدت في بعض الحالات إلى انخفاض مستويات العنف. الآثار السلبية لعمليات التحرر لا تنبع من وجود إصلاحات سياسية وتوسيع الحريات المدنية ولكن من طبيعتها المحدودة وغير المتناسقة.

فالإصلاحات الشكلية التي لا تروي ظمأ الشعب للمساءلة السياسية والاقتصادية لابد وأن تحد من شرعية الأنظمة العربية وكذلك مصداقية جماعات المعارضة الإسلامية التي اندمجت في النظام. وعلاوة على ذلك، قد يعمل تضائل الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة السياسية على تقويض الدعم الشعبي لجهود مكافحة الإرهاب ودعم هؤلاء الإسلاميين بحجة أن التغيير لا يمكن أن يحدث إلا خارج إطار النظم السياسية القائمة. وجاء في تقرير أصدرته مؤسسة راند مؤخرا "أن عدم وجود إصلاحات أو تحرر مجدي قد ينفر من الجماعات المحلية السائدة ويدعم الفصائل المتشددة داخل أحزاب المعارضة، الذين ربما يرون عدم جدوى العمل داخل النظام في الوقت الحالي. وبالمثل، فإن التراجع قد يسهل تقديم الدعم للجماعات الأكثر تطرفا".[138]

وتشير الأدلة المستعرضة هنا إلى أن الأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية تواجه أزمة شرعية. ففي بعض النواحي، نجد أنها قد نجحت في نزع فتيل الاستياء من خلال الأداء الاقتصادي الجيد، في حالة تونس، والجمع الفعال بين القمع والمشاركة، في حالة المغرب. ولكن في نواحي أخرى، نجد أنهم قد قصروا تقصيرا كبيرا، كما يتضح من ارتفاع مستويات الإحباط الشعبي والاضطرابات الاجتماعية. وفي ظل ارتفاع معدلات الإرهاب والعنف السياسي، فهذا هو الوقت المناسب للاهتمام بالمنطقة المغاربية. وعلى الرغم من عدم اندلاع حرب أهلية على نطاق واسع حتى الآن، فإنها قد تندلع في المستقبل. فعلى حد قول عز الدين العياشي "إن مستوى الاستياء الشعبي مرتفع بحيث قد يسفر عن جولة أخرى من العنف واسعة النطاق في المستقبل القريب عبر مزيج من بعض المتغيرات المتداخلة".[139]

وبالتالي يتحتم على الولايات المتحدة، فضلا عن غيرها من القوى الغربية، أن تستخدم نفوذها للضغط من أجل الإصلاحات الحقيقية واحترام سيادة القانون. فبدون مؤشرات واضحة للتقدم، سيتجلى خطر تحلل السكان من المشاركة السلمية. يقول رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي مجاهد محمد: "يجب ترسيخ سيادة القانون عن طريق الإصلاحات الدستورية، وجهود القضاء على الفساد، وتوزيع الثروة بشكل قانوني، وحتى في البلدان التي كانت قادرة على ذلك وجد الإرهاب، ولكن في شكل حالات معزولة فقط".[140]

هناك حدودا واضحة لما تستطيع الولايات المتحدة القيام به في العالم العربي. فالضغط من أجل الديمقراطية السريعة ليس مبررا ولا ممكنا. ومع ذلك، فإنه يمكن للولايات المتحدة

138 كاي وآخرون "More Freedom, Less Terror?" "مزيد من الحرية، قليل من الإرهاب؟"

139 مراسلات بالبريد الإلكتروني بين المؤلف وعز الدين العياشي، 23 نيسان/أبريل 2010.

140 سهام علي، " "Calls for transparency follow Morocco terror arrests" مطالب بالشفافية بعد الهجمات الإرهابية في المغرب" 6 ايار/مايو 2010.

وينبغي عليها أن تركز على المجالات التي تهم غالبية الشعوب العربية، مثل الحكم الخاضع للمساءلة الذي يتمتع بالشفافية، دون تعريض مصالحها الأمنية المباشرة في المنطقة للخطر. وهناك عدد من الخطوات الملموسة التي يمكن لإدارة أوباما اتخاذها لدعم وتعزيز عمليات التحرر والحد من خطر العنف السياسي في المنطقة.

الكف عن الثناء المبالغ فيه على الإصلاحات الديمقراطية الشكلية. كانت إدارة بوش تكيل الثناء على الأنظمة التي أدخلت إصلاحات شكلية وأجرت انتخابات تشوبها أخطاء كثيرة. فلا ينبغي للولايات المتحدة أن تمتدح الإصلاحات علناً إلا إذا كانت ذات أهمية وعليها أن لا تتردد في التنبيه على موطن الخلل. ومن الأشياء الهامة لتعزيز الإصلاح الاتسام بالصدق والواقعية فيما يتعلق بالتقدم المحرز. ومن طرق تحديد ما إذا كان التغيير الحادث حقيقي أم لا، وضع مجموعة من المعايير الثابتة لإرساء الديمقراطية، مماثلة لتلك الواردة في سياسة الجوار الأوروبي التي تبناها الاتحاد الأوروبي. تركز سياسة الجوار الأوروبية على تسليط الضوء على القضايا المتصلة بالحكم والحكم على أداء الحكومات وفق عدد من التدابير المحددة. وتشمل معايير الديمقراطية الضوابط والتوازنات بين السلطات التنفيذية والتشريعية، والقضائية، والشفافية ومساءلة المؤسسات، والإصلاح الإداري، والانتخابات العادلة والدورية، ومنافسة الأحزاب السياسية، والسيطرة المدنية على الجيش، والمجتمع المدني النشط.[141] والحفاظ على قائمة المعايير المحددة هذه يجعل التحرر أكثر واقعية وقابلا للتحقيق. كما يوفر للجهات المانحة مقاييس موضوعية لأداء البلدان في مجال الحكم الديمقراطي. ويعد قياس الديمقراطية من خلال التقدم الملموس استراتيجية مبشرة أكثر من الثناء الجزافي على الإصلاحات السطحية، دون رؤية ما ينبغي أن تضيفه تلك الإصلاحات.

دعم الحريات المدنية وسيادة القانون. ينبغي لإدارة أوباما زيادة الدعم الأميركي للحريات الأساسية في التعبير والتجمع. كما ينبغي للولايات المتحدة، على أقل تقدير، انتقاد حلفائها عندما يرتكبون انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. فغالباً ما كانت تُوجه للانتهاكات الصينية لحقوق السجناء السياسيين، بدرجات نجاح متفاوتة دون إلحاق الضرر بمصالح أمريكا الاستراتيجية الرئيسية. وعلى الرغم من أن الانتهاكات الحقوقية ينبغي أن لا تسفر جميعها عن فرض عقوبات اقتصادية، إلا أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تدين علناً وبشكل واضح وعلى الدوام سجن الناشطين السياسيين. وإذا ما صاحب هذه الإدانات تحرك، فقد تسفر عن نتائج ملموسة كما حدث في عام 2002 في حالة الناشط المصري المنادي بالديمقراطية سعد الدين إبراهيم. فقد عمل الضغط العلني الواضح لإدارة بوش ورفض الكونجرس الأميركي تقديم 134 مليون دولار أمريكي كمساعدات إضافية لمصر، على إقناع النظام بجدية أمريكا في طلب الإفراج عن إبراهيم الذي أُطلق سراحه في العام التالي.[142]

تعزيز نهج الحكم المرتبط بمساعدات التنمية. ينبغي التوقف عن تقديم المكافئات للبلدان على أساس الوضع الإقليمي المناسب، كما ينبغي ألا تُمنح المساعدات الإنمائية على أساس معايير غامضة تفتقد المساءلة وفق النتائج. فقد شجع ذلك البلدان المتلقية على اعتماد منهج الحد الأدنى للإصلاح الديمقراطي. ويعد حساب تحدي الألفية الذي تبناه الرئيس بوش هو أول محاولة لبناء إطار جديد للحكم، يربط بين درجات المساعدة ونوعية الحكم، والشفافية، والإصلاح المؤسسي بشكل وثيق. ومن المؤكد أن استراتيجيات التنمية يلزم أن تكون خاصة بكل بلد وأن تملكها تلك البلد، لأن الأرجح أن تفشل في غياب المشاركة المحلية. غير أن الجهات الدولية المانحة يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تحديد معايير واضحة للحكم. فسجل المساعدات الإنمائية السابقة واضح: ما لم تتسم الحكومة بالشفافية والخضوع للمساءلة، فإنه لا يمكن لأي قدر من المساعدات أن يسهم في تحقيق التقدم المستدام واسع النطاق.

تنسيق الجهود مع الجهات العالمية المانحة ذات التفكير المشابه. يجب على الولايات المتحدة استخدام نفوذها لتشجيع استغلال المعونات، لا كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية، بل لدعم تحسن الحكم. لذا ينبغي للولايات المتحدة أن تفكر أيضا في الضغط على حلفائها من الدول الغنية لأجل اعتماد ما أطلق عليه جوزيف ستيغليتز "نموذج المعونة الشاملة"، والذي يؤكد على

141 الاتحاد الأوروبي، "Principles for the Implementation of a Governance Facility under ENPI," "مبادئ تنفيذ تسهيل الحكم في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة"، http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/governance_facility_en.pdf

142 في السنة المالية 2002، وافقت الولايات المتحدة منح 655 مليون دولار أمريكي كدعم اقتصادي ومبلغ 304 مليون دولار أمريكي كمساعدة أجنبية لمساعدة مصر عند أزمة اقتصادية. رفضت لجنة المنح بالمجلس تعديلا يقضي بمنح مبلغ 134 مليون دولار أمريكي كمساعدة اقتصادية. احتفظ في هذه المنحة المقترحة بنسبة ثلثي المساعدة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل ومصر. (جيرمي م. شارب، "Egypt–United States Relations" "العلاقات بين أمريكا ومصر" دائرة الأبحاث بالكونجرس، 15 حزيران/يونيو 2005.

نظام الحوافز والمكافآت للبلدان التي تعطي الأولوية للمساءلة المؤسسية وتعزيز الإصلاح القانوني والقضائي.[143] صندوق المخصصات الإضافية التابع للمفوضية الأوروبية – الذي صمم لمساعدة الدول الشريكة التي حققت تقدماً أفضل والتي اتفقت على برنامج إصلاح عبر سياسة الجوار الأوروبي – يعد مثالاً جيداً يجب تعزيزه وتنفيذه عند تحرر البلدان الشريكة مثل المغرب.[144] ويفخر النظام المغربي بسمعته كنموذج للتغيير التدريجي ونص مرارا وتكرارا عن رغبته في تعزيز الحكم الرشيد، وترسيخ سيادة القانون، ومحاربة الفساد. ويوفر هذا البرنامج فرصة لالتزام قادة المغرب بخطاباتهم الوردية. كما أن الضغط على الحكومة المغربية لتوسيع وتعميق الإصلاحات التي بدأت بالفعل – وتقديم المكافآت السخية لها نظير ذلك – من شأنه أن يرسل إشارة قوية إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها جادون في ربط المكافآت بالأداء، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات المحددة بوضوح.

قد يخشى واضعو السياسات أن يؤدي هذا التوجه إلى تقويض الحلفاء العرب. ومع ذلك، فإن تنفيذ الإصلاحات القضائية التي تكفل المساءلة والإصلاحات القانونية التي تحمي الحريات المدنية لن يهدد سلطات أنظمة التحرر العربية. بل على العكس من ذلك، فإن توضيح مسارات المساءلة والارتقاء بمستوى الاستجابة للمواطنين قد يعزز من مصداقيتها وشرعيتها في نظر مواطنيها.

التخلص من الوصمة المرتبطة بإشراك الإسلاميين. على الرغم من الشكوك المستمرة حول الضمانات الديمقراطية للإسلاميين، فقد بدأ يظهر توجهٌ جديد في أوساط صنع القرار في واشنطن الذين يعلمون ضرورة الحوار مع الجماعات الإسلامية السائدة المعتدلة. وبرغم ذلك، لم يتجاوز هذا التوجه حتى الآن مستوى الخطاب إلى كل من مستويات السياسة العامة والممارسة. ففي الحالات التي تمكن فيها الدبلوماسيون الأمريكيون من الالتقاء بعناصر إسلامية، كانت هذه اللقاءات خاصة وغير معلنة. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أن جدوى مثل هذه اللقاءات لا تزال محدودة حتى تتبلور بشكل بارز في علاقات رسمية ومنهجية. كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات مع الحركات الإسلامية السلمية التي التزمت بقواعد الديمقراطية قد يعمل على إحراز تقدم في الأجندة الأميركية في المنطقة المغاربية عن طريق استبعاد العنف كخيار قابل للتطبيق بالنسبة لأولئك الذين تحرروا من وهم الوضع الراهن. وعندما يعتقد الإسلاميون أنه يمكنهم التأثير على السياسات الحكومية عبر وسائل سليمة، فإنهم سيميلون إلى القيام بذلك. ومن ناحية أخرى، فإن استبعاد هذه الأطراف قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والتطرف، كما حدث في الجزائر في التسعينيات. من ثم فإنه ينبغي تغيير الحوار حول إشراك الأطراف الإسلامية إلى كيفية وتوقيت ذلك.[145]

وقبل أن تدعم الولايات المتحدة الديمقراطية في الشرق الأوسط بشكل فعال، ينبغي لها أولاً أن تفهم الديمقراطية باعتبارها عملية طويلة ومعقدة، وليست حلاً مباشراً للعنف السياسي في المنطقة. فقد اكتسبت الولايات المتحدة سمعة بأنها تقدم الدعم نظرياً من أجل الديمقراطية دون تقديم دعم ملموس عند التطبيق. وعندما أخفقت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في متابعة التزاماتها المعلنة، فإنها تحاكي الإجراءات التي تتخذها الحكومات في المنطقة المغاربية التي تجهر بضمانات الإصلاح فيما تبدي اهتماماً محدوداً بالإصلاح السياسي الجوهري. وقد أظهرت هذه الدراسة خطر اتساع الفجوة بين المطالب الشعبية بالتغيير – الموضوعة جزئياً من قبل أنظمة التحرر نفسها – وبطء وتيرة التحرر وطبيعته المتناقضة. فإذا استمرت الجهود الفاترة من الحكومات الفردية والمجتمع الدولي إلى أجل غير مسمى، فمن المحتمل أن تزداد الاضطرابات

143 يعتبر هذا النموذج صورة أشمل للمساعدة الإنمائية، فهو يهدف إلى تعزيز تحول المجتمعات، بعيدا عن جذورها التقليدية نحو التطوير المستدام، بدلا من مجرد تقديم المساعدات الاقتصادية. للمزيد من المعلومات، راجع: Joseph E. Stiglitz "Participation and Development: Perspectives from the Comprehensive Development Paradigm," Review of Development Economics 6, no. 2 (2002) http://siteresources.worldbank.org/INTEMPOWERMENT/Resources/14549_5869557_1_061803.pdf

144 صندوق المخصصات الإضافية التابع للمفوضية الأوروبية يقدم مساعدات للحكومات لمساعدتها على تنفيذ برامجها الإصلاحية، والتأكيد على الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، وسيادة القانون. قدمت أول المنح للمغرب وأوكرانيا في عام 2007، وتلقى كل منهما مبلغ 50 مليون يورو. "The European Union, "Principles for the Implementation of a Governance Facility under ENPI الاتحاد الأوروبي "مبادئ تنفيذ تسهيل الحكم في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ".

145 لمعرفة المزيد عن سياسة الولايات المتحدة تجاه الجماعات الإسلامية السائدة، انظر شادي حميد، "The Islamist Response to Repression: Are Mainstream Islamist Groups Radicalizing?" "رد الإسلاميين على القمع: هل اتجهت الجماعات الإسلامية السائدة نحو التطرف؟" معهد بروكنجز، 9 آب/أغسطس 2010, http://www.brookings.edu/papers/2010/0809_islamist_groups_hamid.aspx

الاجتماعية والعنف السياسي.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2011

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل، ورقة تحليلية، أنوار بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟، موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، ورقة تحليلية، سليم علي

2009

مواجهة نمو الشبكات الإرهابية في المغرب العربي: تحويل التهديدات إلى فرص، موجز السياسة، أنوار بوخرص

فرصة عصر أوباما: هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا و العالم الإسلامي؟، ورقة تحليلية، هادي عمرو

المدارس الدينية الباكستانية و الحاجة إلى الإصلاح و دور المساعدات الدولية، موجز السياسة، سليم علي

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز، وعضوية كل من: مادلين أولبرايت، ساموبل برغر، زبيغنيو بريجنسكي، إدوارد دجرجيان، وجهات حبيب اللّه، موسى هتام، برويز هودبوي، ريما خلف هنيدي، نمير قيردار، رامي خوري، عطاء الرحمن، إسماعيل سراج الدين، وفريد زكريا. أما سلمان شيخ، وهو باحث في مركز سابان وخبير في عملية السلام في الشرق الأوسط و جهود بناء الدولة و الحوار في المنطقة، فهو مدير مركز بروكنجز الدوحة. و يشغل إبراهيم شرقية منصب باحث في مركز سابان و نائب مدير مركز بروكنجز الدوحة. أما شادي حميد فهو باحث في مركز سابان و مدير أبحاث المركز. تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء و وزير خارجية دولة قطر في 17 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، الذي كان آنذاك نائب رئيس مؤسسة بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية ، ومارتن إنديك، المدير المؤسس لمركز سابان في بروكنجز و نائب رئيس المؤسسة لدراسات السياسة الخارجية، وهادي عمرو،المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1- قضايا الحكم كتحليل الدساتير وقوانين الإعلام والمجتمع؛ 2- قضايا التنمية البشرية والاقتصادية كتحليل السياسات في مجال التربية والصحة والبيئة والأعمال والطاقة و الاقتصاد؛ 3- قضايا الشؤون الدولية كتحليل أطر الأمن والصراعات السياسية والعسكرية وقضايا معاصرة أخرى.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومشروع مركز سابان في بروكنجز حول العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي، في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

نبذة عن مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في بروكنجز

تأسس مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في 13 مايو 2002 بخطاب افتتاحي للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. عكس تأسيس المركز إلتزام مؤسسة بروكنجز بتوسيع بحثها وتحليلها لقضايا سياسة الشرق الأوسط بشكلٍ جذري، في وقت طغت فيه المنطقة على أجندة السياسة الخارجية لأميركا. يزوّد مركز سابان صنّاع سياسات واشنطن بأبحاثٍ وتحاليل سياسية متوازنة وموضوعية ومعمقة، من قبل باحثين متمرّسين ومطلعين يأتون بوجهات نظرٍ جديدة لتكون وثيقة الاتصال بالمشاكل الأساسية في الشرق الأوسط. يحافظ المركز على تقليد مؤسسة بروكنجز بالانفتاح على وجهات النظر كافة. ويهدف مركز سابان بشكلٍ أساسي إلى فهم التطورات في الشرق الأوسط عبر الأبحاث والمناقشات الوثيقة الصلة بالسياسية.

تأسس المركز بهبةٍ مادية سخيّة من حاييم وشيريل سابان من لوس أنجلوس. يرأس المركز السفير مارتن س. إنديك، نائب رئيس دراسات السياسة الخارجية في بروكنجز والمدير المؤسس لمركز سابان. أما كينيث م. بولاك فهو مدير المركز. ويضم مركز سابان مجموعة بارزة من خبراء الشرق الأوسط الذين يقومون بأبحاثٍ مبتكرة ويطوّرون برامج جديدة لتعزيز فهمٍ أفضل لخيارات السياسة التي تواجه صنّاع القرار الأميركيين. ومنهم بروس ريدل، وهو خبير في مكافحة الإرهاب عمل كمستشارٍ أعلى لأربع رؤساء في مجال الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي خلال مهنةٍ استمرت 29 سنة في وكالة الاستخبارات المركزية؛ و سوزان مالوني، التي عملت سابقاً مستشارة عليا في وزارة الخارجية كخبيرة في إيران والتنمية الإقتصادية؛ و ستيفن ر.غراند، باحث ومدير مشروع العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي؛ و سلمان شيخ، باحث ومدير مركز بروكنجز الدوحة؛ و ابراهيم شرقية، باحث ونائب مدير مركز بروكنجز الدوحة؛ و شادي حميد، باحث و مدير الأبحاث في مركز بروكنجز الدوحة؛ و شبلي تلحمي، أستاذ في مركز أنور السادات للسلام والتنمية بجامعة ميرلاند؛ ودانيال بايمان الخبير في الإرهاب في الشرق الأوسط من جامعة جورجتاون. يقع المركز في مقرّ برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكنجز.

يقوم مركز سابان ببحثٍ رائد في خمسة مجالات: تداعيات تغيير النظام في العراق، بما في ذلك بناء الأمة ما بعد الحرب، وأمن الخليج؛ وديناميكيات سياسات إيران الداخلية والتهديد النووي؛ آليات حل الدولتين ومتطلباته بالنسبة إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ سياسة الحرب على الإرهاب، بما في ذلك التحدي المتواصل المتمثل برعاية الدولة للإرهاب ؛ والتغيير السياسي والاقتصادي في العالم العربي، والطرق المطلوبة لتعزيز التحول الديمقراطي.

نبذة عن مؤسسة بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي مؤسسة خاصة لا تتوخى الربح ، متخصصة بالبحث المستقل وحلول السياسة المبتكرة. خلال أكثر من 90 عاماً، حلّلت بروكنجز مسائل متداولة وجديدة وابتكرت أفكاراً جديدة تهمّ الأمة والعالم.

مقر بروكنجز هو في واشنطن ورسالتها القيام بأبحاثٍ مميّزة ومستقلة، وتقديم توصيات مبتكرة وعمليّة انطلاقاً من تلك الأبحاث التي تصب في ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز الديمقراطية الأميركية، تشجيع الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية، والأمن والفرص للأميركيين كافة، وتأمين نظامٍ دولي أكثر انفتاحاً وأمناً وازدهاراً وتعاوناً.

تنطلق أجندة بحث خبراء بروكنجز وتوصياتهم من التحقيق المنفتح، ويمثّل باحثونا مختلف وجهات النظر. حيث يقوم أكثر من 200 باحث مقيم وغير مقيم بإجراء الأبحاث حول قضايا الساعة، وتأليف الكتب والأبحاث والمقالات، ويشهدون أمام لجان الكونغرس ويشاركون في عشرات المناسبات العامة سنوياً. ويشرف رئيس المؤسسة ستروب تالبوت على وضع السياسات التي تحافظ على سمعة بروكنجز القائمة على النوعية والإستقلالية والتأثير.

لطالما لعبت مؤسسة بروكنجز دوراً فاعلاً في إغناء النقاش العام لخيارات السياسة بالخبرة والتوازن والنقاش المطّلع. وعلى مرّ السنوات، كانت بروكنجز المنبر لقادة وطنيين وعالميين. وكان لقدرتنا الفريدة على جمعهم أن جذبت مختلف الأصوات من عدة مناطق حساسة، الأمر الذي ساعد على توضيح الإختلافات وإيجاد أرضية مشتركة بينهم.

تعود بدايات بروكنجز إلى العام 1916، عندما أسست مجموعة من الإصلاحيين الرائدين مؤسسة الأبحاث الحكومية، المنظمة الخاصة الأولى من نوعها المتخصصة بتحليل قضايا السياسة العامة على المستوى الوطني. في عام 1922 و1924، أسّس أحد مناصري المؤسسة روبرت سومرز بروكنجز (1850–1932)، منظمتين شقيقتين داعمتين: مؤسسة الإقتصاد وجامعة تحمل اسمه. عام 1927، اندمجت المجموعات الثلاث لتشكل مؤسسة بروكنجز.

خلال التسعين سنة الماضية، ساهمت بروكنجز في إنجازاتٍ أساسية في السياسة العامة، بما في ذلك تنظيم الأمم المتحدة ووضع خطة مارشال، وإنشاء مكتب الموازنة بالكونغرس، والإعفاء من الأنظمة، والإصلاح الضريبي على نطاقٍ واسع، وإصلاح الإنعاش الاجتماعي، وتصميم برامج المساعدة الخارجية. كما اعتبرت المنبر للقادة العالميين، واستخدمت قدرتها على جمعهم لإغناء النقاش العام. وكجزء من مهمتها العامة، تدير المؤسسة مركز بروكنجز – تسينغوا في بكين ومركز بروكنجز الدوحة في قطر.

يتم تمويل بروكنجز عن طريق المنح ودعم مؤسساتٍ إنسانية وشركات وأفراد. ويحترم أصدقاء المؤسسة حرية خبرائنا بطرح الأسئلة والبحث عن أجوبة لها وعرض اكتشافاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة. يتألف مجلس أمنائنا من مدراء أعمال مميّزين وأكاديميين ومسؤولين حكوميين سابقين وقادة من المجتمع. وتتألف اللجنة الاستشارية الدولية من قادة من القطاعين العام والخاص من خمسة عشر بلداً.